تصحيـــــح
شواهد التَّوضيح والتَّصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك

إعداد

دكتور/ إسلام محمّد عبد السلام

مدرس بالمعهد العالي للدراسات النوعية

قسم اللغات والترجمة

مجلة كلية دار العلوم العدد الثاني عشر ديسمبر ٢٠٠٤

تصحيـــــــــــــــــح
"شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصحيـــح"
لابن مالك

دكتور/إسلام محمّد عبد السلام
مدرس بالمعهد العالي للدراسات النوعية
قسم اللغات والترجمة

المقدّمة

يعدّ الحديث منبعاً فيّاضاً عذباً، ومصدراً غنيّاً للغة العربيّة ويعدّ بعد القرآن الكريم فصاحةً وبلاغةً، يقول الإمام ابن حزم:" الوحي ينقسم من الله عز وجل إلى رسوله صلّى الله عليه وسلّم على قسمين: أحدهما: وحي متلو مؤلف تأليفاً معجز النظام، وهو القـرآن والثاني: وحي مروي، منقول غير مؤلف، ولا معجز النظام، ولا متلو، لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو المبين عن الله عز وجـل مـراده منا"[١] . وعليه فإنّ " القرآن والخبر الصحيح بعضهما مضاف إلى بعض، وهمـا شـيء واحد في أنهما من عند الله تعالى، فحكمهما حكم واحد في باب وجوب الطاعة لهمـا."[٢] قال تعالى:"وما ينطق عن الهوى إنْ هو إلا وحي يوحى"[٣] . فلا يماري أحد أنّ رسـول الله صلّى الله عليه وسلّم " كان أفصح العرب لساناً، وأوضحهم بيانـاً، وأعـذبهم نطقـاً، وأسدهم لفظاً، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طريق الصواب."[٤]

وللحديث أثرٌ واضح في حفظ اللغة العربيّة بما فيها من لهجات مختلفة، فالرسـول صلّى الله عليه وسلّم كان يتحدث بلغة قبيلته، ولغة القبائل التي تحدث مع وفودها.

والملاحظ أنّ أوائل النحويين اهتموا في تقعيدهم لقواعد النحو بـالقرآن الكـريم، وبكلام العرب الفصحاء بعد أن وضعوا شروطاً وحدوداً للغة العرب الفصيحة، وذلك أنهم

---

١ - الإحكام في أصول الأحكام : ٩٧/١.
٢ - المصدر السابق .
٣ - النجم: ٣، ٤.
٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر :٣/١.

اشترطوا زماناً ينتهي عنده الاحتجاج بالمنثور وهو نهاية القرن الثاني لعرب الأمصار ونهاية القرن الرابع لأهل البدو من جزيرة العرب، وعام "١٥٠هـ" للشعر، كما حددوا الأماكن والقبائل التي يحتج بلغتها .

فإذا ما انتهينا إلى الحديث النبوي الشريف وجدنا أئمة النحو من البصريين والكوفيين لا يعتمدون عليه ولا يعدّونه أصلاً من أصول الاستشهاد وتقعيد القواعد كالقرآن وكلام العرب، وعلّة ذلك عند المتأخرين أنّ الحديث روي بالمعنى، وأنّه وقع فيه اللحن؛ لأنّ كثيراً من الرواة كانوا غير عرب.

وظلّ النحاة لا يشيرون إلى الحديث الشريف ولا يعدّونه أصلاً نحوياً إلى القرن السابع والثامن من الهجرة، حيث ذهب العلماء إلى الاستدلال بالحديث ثلاثة مذاهب :

أولاً : جماعة من العلماء وعلى رأسهم ابن مالك (٦٧٢هـ) رأت جواز الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً ، وعدّته مصدراً من مصادر النحو، ومن أبرز رجالها رضي الدين الأستراباذي(٦٨٨هـ)، وابن هشام (٧٦١هـ)، والبدر الدماميني (٨٢٨هـ) وغيرهم .

ثانياً : جماعة منعت الاحتجاج بالحديث مطلقاً، وعلى رأسها ابن الضائع (٦٨٦هـ)، وأبو حيان (٧٤٥هـ). وعلّة المنع أنّ الحديث روي بالمعنى، قال السيوطي : "وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل : تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة – كسيبويه وغيره – الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلام النبي صلّى الله عليه وسلّم؛ لأنّه أفصح العرب. "[1]

ثالثاً : جماعة توسطت في الاستدلال بالحديث الشريف وكان على رأسها الشاطبي (٧٩٠هـ)، حيث أجاز الاستشهاد بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها، يقول الشاطبي: "لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنّها تنقل بالمعنى وتختلف روايتها وألفاظها

---

[1]- الاقتراح: ٤٣.

بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنّ رواته اعتنوا بألفاظه لما يبنى عليها من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت من العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات ،وأما الحديث النبوي فعلى قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلّى الله عليه وسلّم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربيّة .وابن مالك – والكلام للشاطبي – لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بدّ منه وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل ....والحقّ أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنّه بناه على امتناع نقل الحديث بالمعنى وهو قول ضعيف."[1]

هذه هي خلاصة الآراء التي قيلت في هذا الموضوع، وفي عصرنا الحالي حاول مجمع اللغة العربيّة[2] أن يضع أسساً للاستشهاد بالحديث، فاتّخذ قراراً راعى فيه التوسط بين منع الاستشهاد مطلقاً وإجازته مطلقاً وكانت الشروط التي وضعها المجمع لما يحتج به من الحديث هي :

١- لا يحتجّ في العربيّة بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

٢- يحتجّ بالحديث المدوّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي :-

أ- الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

ج- الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم .

د- كتب النبي صلّى الله عليه وسلّم .

هـ- الأحاديث المرويّة لبيان أنّه كان صلّى الله عليه وسلّم يخاطب كلّ قوم بلغتهم.

و- الأحاديث التي دوّنها من نشأ بين العرب الفصحاء .

ز- الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنّهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.

---

[1] - خزانة الأدب: ١/١٢،١٣.

[2] -طالع مجموعة القرارات العلمية، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً "١٩٣٢م – ١٩٦٢"ص:٣،٤.

ح- الأحاديث المرويّة من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

هذا هو قرار مجمع اللغة العربيّة في شأن الاستشهاد بالحديث الشريف، ولا شك أنّ الاستشهاد بالحديث النبوي يثري اللغة العربيّة ، ويمدّها بأساليب وقواعد أغمض النحاة أعينهم عنها، وعدّوها من قبيل الخطأ والشذوذ . لكن يجب تحري الدقة والحذر فيما يستشهد به، ويجعل أصلاً من الأصول التي نبني عليها القواعد، فالشاهد- كما قال الشيخ محمد طنطاوي- في علم النحو هو النحو "[1] وقيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد .

قال الأصمعي : " سألت أبا عمرو بن العلاء عن ألف مسألة فأجابني فيها بألف حجّة."[2]

من هذا المنطلق وحرصاً على بناء قواعد العربيّة على شواهد صحيحة، وتنقية الشواهد النحويّة الحديثيّة مما علق بها من تصحيف أو تحريف أو غير ذلك ،اتجهت لأول كتاب وضع قواعده وأسسه النحويّة على شواهد حديثيّة لأبسط فيه النظر، وأصحح ما وقع فيه من خطأ . خاصةً وأن بعض الباحثين عدّوا ما شرحه ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح وأزال النقاب عن وجوه إشكاله مصدراً يعتد به دون تخريج الحديث من مصدره الأول " صحيح البخاري "، ومن ذلك ما ذكره الدكتور محمد ضاري حمادي في رسالته "الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية " تحت عنوان " أثر الحديث في حفظ العربيّة" يقول: "ونصب المضارع وجزمه مما يدخل في مبحث علامات الإعراب، وقد وردت فيها أحاديث على غير ما عهدناه في القواعد النحوية الموضوعة، فأولاها النحاة المجوّزون ما هي أهل من الدرس والنظر والاعتماد، فمن ذلك إجراء المعتلّ -فيما آخره ياء أو واو غالباً – مجرى الصحيح ، كما ورد في رواية لحديث النبي صلّى الله عليه وسلّم " مروا أبا بكر فليصلي بالناس "[3] ووثّق الدكتور ضاري الحديث من شواهد التوضيح فقط ص" ٢١" دون الرجوع إلى صحيح البخاري.

---

[1] - نشأة النحو: ١٩٢.

[2] - وفيات الأعيان: ٣/ ٤٦٦ .

[3] - الحديث وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٨٠، ٨١.

وبالرجوع لصحيح البخاري (كتاب الأذان- باب حد المريض أن يشهد الجماعة) وجدته بالنص التالي: "مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس" بحذف حرف العلة "[1]

وكذلك فعلَ د/ خديجة الحديثي في كتابها " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث " حيث أوردت الأحاديث الواردة في كتاب شواهد التوضيح دون توثيق حديث واحد ،وكأنّها سلمت بصحتها، قالت: " أمّا كتابه – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – فقد وجه فيه أحاديث وردت في صحيح البخاري، وفيها خروج عن ظاهر القواعد الموضوعة، أمّا عامّة الأحاديث الواردة فيه فقد ذكرها بطريقة تدل على أنّه استقرأ ما في صحيح البخاري من أحاديث واردة في أبواب النحو المتفق عليها أو المختلف فيها، أو التي رجح هو فيها أوجها إعرابية من أحاديث في خلال تخريجه للأحاديث المشكلة وتوجيهه لها . سأوردها باختصار لنتعرف ذاكرة صفحات الكتاب التي وردت فيها الأحاديث بلا شرح أو تفصيل ."[2]

وإلى مثل هذا ذهب الأستاذ عبد الجبّار علوان في كتابه "الشواهد والاستشهاد في النحو "[3]

هذا وقد قامت الدراسة على كتاب" شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " لابن مالك، تحقيق د. طه محسن، نشر إحياء التراث الإسلامي- وزارة الأوقاف العراقية " ١٤٠٥-١٩٨٥ ".

وقد نُشر الكتاب من قبلُ بتحقيق الشيخ محمّد فؤاد عبد الباقي،وقد لاحظت فيه أنّ المحقق يوثّق شواهد ابن مالك الحديثيّة من صحيح البخاري دون إشارة إلى النصوص المحرّفة والألفاظ المصحفة[4]، مما أدى إلى اعتماد بعض الباحثين كما ذكرت آنفاً على هذه الشواهد في بناء آرائهم وتقعيد القواعد النحوية من غير توثيق ولا تصحيح .

---

[1] -طالع صفحة ١٠ من هذا البحث.

[2] - موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٢٦٧.

[3] - الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠٢.

[4] - طالع في ذلك على سبيل المثال صفحات رقم ٧٢، ٩٨، ١١٩ ، ١٣٣، ١٥٢.

وقد ذكر الدكتور طه محسن أنّ أخطاء هذه الطبعة زادت على أكثر من مائة وعشرين موضعاً ، ولخّصها في الأمور الآتية :[1]

١- سقوط ألفاظ وعبارات بسبب انتقال البصر أو رداءة الأصل أو عدم الدقة في النقل .

٢- وقوع أخطاء تتصل برسم الحروف وشكلها، وتحريف كلمات شوهت المتن.

٣- ورود شواهد على غير جهتها التي هي مراد المؤلف في الاحتجاج .

٤- إثبات المحقق زيادات في المتن من غير أنّ ينبه عليها.

ولقد اعتمدت في تصحيح شواهد التوضيح على كتاب " فتح الباري بشرح صحيح البخاري " لابن حجر العسقلاني بترقيم الشيخ محمّد فؤاد عبد الباقي وتعليقات العلاّمة عبد العزيز بن باز، واعتناء محمود بن الجميل، وذلك لما ذكره الأخير في المقدمة من أنّ هذه الطبعة موافقة للنسخة المأخوذة عنْ اليونينية وهي أصح نسخ صحيح البخاري .

وابن مالك عمل هو واليونيني على تحقيق صحيح البخاري، وتخريج الأحاديث الواردة فيه، وتبين الأوجه الإعرابية، فقد جاء في مقدّمة صحيح البخاري للنواوي "وحقيقة أصل اليونينية أنّ شيخ الإسلام الإمام جمال الدين محمّد بن مالك لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق طلب منه فضلاء المحدّثين والحفّاظ أنْ يوضح ويصحح لهم مشكلات ألفاظ وروايات صحيح البخاري، فأجابهم إلى ذلك، ووضحها وصححها لهم في أحد وأربعين مجلساً"[2]

قال ابن مالك : " سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري – رضي الله عنه –بقراءة لسيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمّد بن أحمد اليونيني – رضي الله عنه وعن سلفه – وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مر بهم لفظ ذو إشكال بيّنت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربيّة، وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخّرت

---

[1] – شواهد التوضيح :٧

[2] – صحيح البخاري للنواوي: ١/٧.

أمره إلى جزء استوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عاماً والبيان تاماً إن شاء الله تعالى. "[1]

ويتضح من هذه العبارة أنّ الجزء الذي أخره ابن مالك إلى جزء يستوفى فيه الكلام مما يحتاج إليه من نظير وشاهد هو " شواهد التوضيح ".

بناءً على ما سبق فابن مالك ليس فقط قارئاً أو مطّلعاً على صحيح البخاري، وإنّما عمل على تحقيق نصّه وأحاديثه، وكان يجب ألا يضمّن كتابه" شواهد التوضيح " أحاديث ليست بالنسخة المحققة، إلا أنّه من الواضح أنّ ابن مالك تعدّى في توضيحه للأحاديث النسخة اليونينية إلى نسخ أخرى أغفلها المحققون لغرابتها ولما اتصل بها من تحريف وتصحيف، خاصةً وأنّ السهو ليس ببعيد عن الرواة، قال السيوطي معقباً على أحد الأحاديث: "والظاهر أنّ الحديث حرفته الرواة"[2]، وجعل العُكبري بعض الروايات المخالفة لقواعد النحاة سهواً من الرواة، وأنّ ذلك قد وقع منهم كثيراً على حد قوله.[3]

والسبب الثاني في الاعتماد على هذه النسخة هو أنّ ابن حجر حريص على ذكر الروايات المتعددة الواردة في الحديث الواحد، مما يضمن صحة ما ذهبت إليه في تصحيحي لشواهد التوضيح.

أيضاً ذكرت الحديث المشكل في روايات البخاري المتعددة من طرق مختلفة حرصاً على توثيق لفظ الحديث في كلّ الكتب والأبواب.

يضاف إلى ذلك أيضاً أنّي حرصت على بيان مواضع الحديث في كتب الحديث المختلفة بذكر الكتاب والباب الوارد فيهما لبيان المتفق عليه من الأحاديث، وذلك إذا رأيت أنّ المسألة تتطلب ذلك التوثيق.

ولقد اتجهت في دراستي هذه لتصحيح شواهد التوضيح إلى أمرين :أولهما: أحاديث ألفاظها مخالفة لما ورد في الصحيح ، فقد يقدّم ويؤخّر، أو يزيد وينقص، أو يؤلّف بين روايات متعددة، أو غير ذلك من طرق تغيير اللفظ الواردة في الدراسة، مما يؤدي

---

[1] - صحيح البخاري للنواوي: ٧/١، وإرشاد الساري للقسطلاني:٤١/١.

[2] - همع الهوامع: ٣٣٧/١، ٣٣٨.

[3] - إعراب الحديث النبوي : ١١٩

إلى اختلاف الحكم النحوي، فالقواعد النحوية والصرفية إنّما تعتمد على الحركات التي ضبطت بها أحرف الكلمات وآخرها .

وثانيهما: أنّ ابن مالك أثبت بعض أحاديث لم ترد في صحيح البخاري ولا في غيره من كتب الحديث، وهذا يعضّد الأول، حيث اعتمد ابن مالك على بعض نسخ وقع بها تصحيف أو تحريف أو وضع للأحاديث.

ولقد تطلب مني هذا البحث قراءة كتب الحديث المختلفة بادئاً بصحيح البخاري مرات عديدة للاطمئنان على سلامة ما توصلت إليه من نتائج.

كلّ ذلك تم في إطار نحوي، حيث قمت بدراسة شواهد ابن مالك دراسة نحوية من خلال كتب النحاة القديمة والحديثة معضداً ذلك بمراجع مختلفة نحو كتب القراءات والتفاسير والحديث الشريف والتواريخ العامة ، وغيرها مما اقتضته طبيعة البحث؛ وذلك بغية الوقوف على مدى صحة ما ذهب إليه ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح، ومدى موافقة ذلك لآراء النحاة عامة ، وآراء ابن مالك في كتبه النحوية الأخرى خاصة .

فإنْ أصبت فمن الله وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

من الواضح كما أشرنا أنّ ابن مالك اعتمد على بعض نسخ من "صحيح البخاري" أبعدها المحققون لغرابتها، حيث وقع بها تحريف أو تصحيف في النقل والنسخ، ولم يتثبت ابن مالك من صحة الحديث، وعدّ ما استشهد به شاهداً نحوياً دعم به رأيه، واتّخذه حُجّةً لقوله. ولقد ذكرنا في المقدمة أنّ ابن مالك طُلِبَ منه أنّ يوضح ويصحح مشكلات صحيح البخاري، وأنّه فعل ذلك في أحد وأربعين مجلساً، وألّف شواهد التوضيح معتمداً في ذلك على النسخة اليونينية، فكان من الواجب ألا يتطرق إلى غير هذه النسخة التي عمل على تحقيقها وتخريج الأحاديث الواردة فيها هو واليونيني، وكان يجب عليه أيضاً ألا يتطرق إلى غير صحيح البخاري، فيضمن كتابه أحاديث لم ترد في صحيح البخاري، ووردت في غيره من كتب الأحاديث، فيظن القارئ أنّها من الصحيح، أو يعالج أحاديث لم تثبت نسبتها إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، ولم أقف عليها فيما تيسر من كتب الحديث الأخرى.والدراسة الآتية توضح ذلك:

القسم الأول (الإعراب والبناء)

المسألة الأولى: إجراء المعتل مجرى الصحيح

استشهد ابن مالك على إجراء المعتل مجرى الصحيح فيما آخره ياء أو واو بقول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: "مروا أبا بكر فليصليْ بالناس."[1]

وإبقاء حرف العلة مع الجازم خصّه جمهور النحاة بالضرورة، وذهب بعضهم ومنهم ابن مالك[2] إلى أنّه يجوز في سعة الكلام. واستشهدوا على جواز بقاء حرف العلة مع الجازم بقول الشاعر :[3]

هجوت زبَّانَ ثم جئتَ معتذراً من هَجْوِ زبَّان لم تهجو ولم تَدَعِ

وقوله: [4]

ألــم يأتيك والأنبــاء تَنْمي بما لاقت لَبُــونُ بنــي زيــاد

وقول الراجز :[5]

إذا العجوز غضبت فطلّق ولا تَرَضّاها ولا تَمَلَّق

ومنها قوله تعالى:(إنّه من يتقي ويصبرْ)[6] بإثبات الياء مــن "يتقــي" وتسـكين "يصبر" في قراءة قنبل عن ابن كثير .

ومنها قراءة حمزة في قوله تعالى:(فلا تخفْ دَرَكاً ولا تخشى) [1]

---

[1] – شواهد التوضيح: ٧٤

[2] – الهمع: ١٧٦/١

[3] – معجم الأدباء: ١٥٨/١١، شواهد الشافية: ٤٠٧، الإنصــاف: ١٢٤/١، الــدرر: ١٦٢/١، شـرح التصريح: ٨٧/١، شرح المفصل: ١٠٤/١٠، شواهد التوضيح: ٧٤، ، مدرسة البصرة النحوية: ٤٢٧.

[4] – طالع الكتاب: ٣١٥/٣، ٣١٦، أمالي ابن الشجري: ١٢٧/١، شواهد الشــافية: ٤٠٨، الأغــاني: ١٣١/١٧، شرح أبيات سيبويه: ٣٤٠/١،الخصائص: ٣٣٣/١، الإنصــاف: ٣٠/١، شــرح المفصــل: ١٠٤/١، شواهد التوضيح: ٧٣.

[5] – الخزانة: ٣٥٩/٨، الدرر: ١٦١/١، الإنصاف: ٢٦/١، الخصائص: ٣٠٧/١ ، شــرح التصــريح: ٨٧/١، شواهد الشافية: ٤٠٩، شرح المفصل: ١٠٤/١٠، شواهد التوضيح: ٧٣، الهمع: ١٧٥/١.

[6] – سورة يوسف ٩٠، قال ابن مجاهد " قرأ ابن كثير وحده : " إنّه من يتقي ويصبر " بياء في الوصـل والوقف فيما قرأت على قنبل." كتاب السبعة: ٣٥١، حجة القــراءات: ٣٦٤، التيســير: ١٣١، النشـر: ١٨٧/٢، ٢٩٧/٢، الإتحاف: ٢٦٧.

والراجح لدي ما ذهب إليه جمهور النحاة بأنّ ذلك مختص بالضرورة، وأنّ الشعراء في الأبيات السابقة أعملوا الجزم في الأفعال المعتلة، فلما اضطروا أشبعوا حركتها لإقامة الوزن. فالبيت الأول من بحر البسيط وتقطيعه العروضي:

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً — من هجو زبّان لم تهجو ولم تَدَع

//ه //ه /ه//ه //ه/ ///ه — /ه//ه/ ه//ه/ ه//ه/ ///ه

فالشاعر قال:" لم تهجو" ولم يقل:" لم تهجُ "، فحذف الواو للجزم،ثم أشبع ضمة الجيم، فنشأت بعدها واو، وذلك لئلا يلحق التفعيلة الطيّ.

وبيت الرجز تقطيعه العروضي:

إذا العجوز غضبت فطلّق — ولا ترضاها ولا تملّق

//ه/ ////ه //ه/ه — //ه/ /ه/ه/ه //ه/ه

والقياس"ولا تَرَضَّها" إلا أنّ الشاعر فعل ذلك مراعاة للفرار من الزحاف، قال ابن سيده:" وإنّما فعل ذلك لئلا يقول ترضّها فيلحقَ الجزءَ خبنٌ."(٢)

وقول قيس بن زهير:" ألم يأتيك" المشهور له "ألم يبلغك"(٣) وبها يفوت الاستشهاد، قال حمزة بن الحسن:" وصدّر سيبويه كتابه بباب ضمنه أشعاراً على روايات توافق ما بنى عله الباب، ويخالفه رواة الشعر في أكثرها، فمنه روايته لقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي — بما لاقت لَبُونُ بني زياد

ورواة غيره(ألم يبلغك)، وإذا روي هذا لم يكن لسيبويه فيه حجة."(٤)

ولو سلّمنا برواية "ألم يأتيك" بالياء فالراجح فيها أنّها ضرورة، فالبيت من بحر الوافر، والتقطيع العروضي للشاهد :

ألم يأتيك والأنباء تنمي

//ه/ه/ه //ه/ه/ه/ه

---

١ - سورة طه: ٧٧.

٢ - لسان العرب:"رضي".

٣ - شرح شواهد المغني للسيوطي:٣٢٨، الأغاني: ١٩٧/١٧.

٤ - التنبيه على حدوث التصحيف: ١٥٠ نقلاً عن الرواية والاستشهاد باللغة: ٧٢، د. محمد عيد.

هذا وقد تناول جمهور النحاة ومنهم ابن مالك نفسه هذه الأبيات تحت باب الضرورة مخالفاً بذلك ما ذكره في شواهد التوضيح من جواز إجراء المعتل مجرى الصحيح في سعة الكلام، قال في شرح التسهيل: "الثلاثة التي ينوب حذفها عن السكون هي الألف والياء والواو اللذان يشبهانه، من يهدِ الله يخشَه ويرجُه، فحذفت للجزم ياء يهدي، وألف يخشى، وواو يرجو، ويكتفى بتقدير طرآن السكون مسبوقاً بحركة في الضرورة كقول الراجز:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضّاها ولا تملق

وكقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وكقول الآخر:

هجوت زبّان ثم جئت معتذراً من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع."[1]

وأمّا قراءة ابن كثير" إنّه من يتقي ويصبر" فقد قال نحاة البصرة:" يجوز أنْ يجعل "من يتقي" بمنزلة "الذي يتقي" كما تقول:" الذي يأتيني" وتحمل المعطوف على المعنى؛ لأنّ "من" إذا كانت بمنزلة "الذي" فكإنّما هو بمنزلة الجزاء الجازم، بدلالة أنّ كلّ واحد يصلح دخول الفاء في جوابه فنقول:" الذي يأتيني فله درهم"، كما نقول:" من يأتني فله درهم."[2]

أما قراءة حمزة " لا تخفْ دركا ولا تخشى" فلا نافية، قال ابن خالوية:" فإن قيل:فما حجة حمزة في إثبات الياء في تخشى وحذفها على الجزم؟ قيل: في ذلك وجهان: أحدهما أنّه أستأنف ولا تخشى، ولم يعطفه على أول الكلام، فكانت "لا" فيه بمعنى" ليس"، والوجه الآخر: أنّه لمّا طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفاً؛ ليوافق رؤوس الآى التي قبلها ألف."[3]

---

[1] – شرح التسهيل: ٥٦/١، وطالع الكتاب:٣١٦/٣، شرح أبيات سيبويه:٣٤٠/١، شرح التسهيل:٥٦/١، كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة(ضرائر الشعر):٨٤ ، وما يحتمل الشعر من الضرورة: ٦٧ ، سيبويه والضرورة الشعرية:٢٠٣.

[2] – حجة القراءات:٣٦٥، وطالع شرح المفصل:١٠٦/١٠، شرح التصريح:٨٧/١.

[3] – الحجة في القراءات السبع: ٢٢٠.

وقال الأستاذ عباس حسن:" هناك لغة تجيز إبقاء حرف العلة في آخر المضارع المجزوم؛ فيكون مجزوماً وعلامة جزمه حذف حركة الإعراب المقدرة على حرف العلة قبل الجازم، وهذه اللغة نذكرها لمجرد العلم بها؛ لاستخدامها في فهم النصوص القديمة الواردة بها، لا لتطبيقها اليوم في استعمالنا، فإنّ هذا التطبيق غير مرغوب فيه الآن؛ منعاً للتشعيب والتشتيت."(١)

يضاف إلى هذا أنّ الحديث الذي استشهد به ابن مالك "مروا أبا بكر فليصلِ بالناس" لم يروَ بهذا اللفظ في صحيح البخاري، حيث ورد بحذف حرف العلة ففي (كتاب الأذان – باب حد المريض أن يشهد الجماعة): " فقال مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس."

وكُرر ذلك في (الكتاب نفسه – باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة) و(كتاب الأنبياء – باب قول الله تعالى " لقد كان في يوسف وإخوته آيات) و(كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب ما يكره من التعمق والتنازع)

المسألة الثانية: حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة تخفيفاً

قال ابن مالك:" ومنها قول مسروقٍ لعائشة رضي الله عنها:لِمَ تأذني لـه؟ يعني حسّان رضي الله عنه. قلت: حذف نون الرفع في مواضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه."(٢)

وعلّل ابن مالك لحذف النون بقوله:" وسبب هذا الحذف كراهية تفضيل النائب عن المنوب عنه، وذلك أنّ النون نابت عن الضمة، والضمة قد حذفت لمجرد التخفيف كقراءة أبي عمرو بتسكين راء " يُشعِرْكم"(٣). ومن حذفها لمجرد التخفيف قراءة الحسن " يوم يُدْعَوْ كلُّ أناس بإمامهم"(٤) وقراءة يحيى بن الحارث الذماري:" قالوا ساحران تظاهرا"(٥) والأصل: قالوا أنتما ساحران تتظاهران، فحذف المبتدأ ونون الرفع، وأدغم التاء في

---

١ – النحو الوافي:١/١٨٥.
٢ – شواهد التوضيح: ٢٢٨.
٣ – الأنعام:١٠٩، وطالع كتاب السبعة في القراءات: ٢٦٥.
٤ – الإسراء:٧١، وطالع المحتسب:٢/٢٢.
٥ – القصص:٤٨، وطالع البحر المحيط:٧/١٤٧.

الظاء. ومن حذف النون لمجرد التخفيف ما رواه البغوي من قول النبي صلّى الله عليه وسلّم:" لا تدخلوا الجنة حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتّى تحابوا". ومنه قول الراجز:[1]

أبيتُ أسري وتبيتي تدلُكي وجهك بالعنبر والمسك الذكي."[2]

ولقد ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنّ حذف حركة الظاهر من الأسماء والأفعال لغة تميم[3]، ومن ذلك قول الشاعر:[4]

فاليومَ أشربْ غير مُستَحقِب إثمـاً من الله ولا واغـل

هذا، وإن كنت أميل إلى تخريج ابن مالك لحذف نون الرفع من الأفعال الخمسة في روايته السابقة للحديث، وأنّ ذلك كما ذكرت لغة تميم، فإنّني أرى أنّه من الأفضل ألا تتبع هذه اللغة حرصاً على عدم تشعيب القواعد، وتشتيت فكر الدارسين، وإنّما نذكرها فقط – كما قال الأستاذ عباس حسن– لنفهم ما ورد بها في بعض النصوص القديمة.[5]

وفيما يخص تخريج الحديث فإنّه بالرجوع إلى صحيح البخاري وجدت رواية الحديث ثابتة بنون الرفع، فقد جاء في " كتاب المغازي– باب حديث الإفك" :" قال مسروق: فقلت لها لِمَ تأذنين له؟"، وفي " كتاب التفسير – باب يعظكم الله أن تعودوا لمثله أبداً" :" أتأذنين لهذا؟"

المسألة الثالثة: إجراء "ما" الموصولة مجرى الاستفهامية في حذف ألفها

قال ابن مالك: " وقول سراقة بن مالك بن جُعشُم " يا نبي الله، مرني بم شئت."[6]

وقال معقباً: " وفي قول سراقة بن مالك بن جعشم: "مرني بم شئت" شاهدٌ على إجراء "ما" الموصولة مجرى "ما" الاستفهامية في حذف ألفها إذا جرت، لكن بشرط كون الصلة "شاء" وفاعلها. "[7]

---

[1] – الخزانة: ٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥، الخصائص: ٣٨٨/١، شرح التصريح: ١١١/١، المحتسب: ٢٢/٢، اللسان"دلك".

[2] – شواهد التوضيح: ٢٢٨ وما بعدها.

[3] – المحتسب: ١٠٩/١، الهمع: ١٨٥/١، النحو الوافي: ١٨٠/١.

[4] – الكتاب: ٢٩٧/٢، المحتسب: ١١٠/١، شرح المفصل: ٤٨/١، اللسان"حقب".

[5] – النحو الوافي: ١٨٠/١.

[6] – شواهد التوضيح: ٢٤٦

[7] – المصدر السابق.

لمّا كثر استعمال "ما" وتشعبت مواضعها، فرق النحاة بين "ما" الموصولة و"ما" الاستفهامية، بحذف ألف الاستفهامية إذا سبقت بحرف جر. قال ابن الشجري:" فإن أدخلتَ عليها- أي "ما" الاستفهامية- حرف خفض لزمك في حذف ألفها في اللفظ والخط، تقول: عمَّ سألت؟ وفيم جئت؟ فرقوا بهذا بينها وبين الخبرية التي بمعنى الذي، كما جاء في التنزيل "عمَّ يتساءلون" "وما ربك بغافلٍ عمّا يعملون"، وقال في الاستفهامية:" فبمَ تبشرون"، وفي الخبرية:" بما أنزلَ إليك وما أنزل من قبلك."(١)

وقال ابن يعيش:" وإنّما خصوا ألف الاستفهامية بالحذف دون الخبرية؛ لأنّ الخبرية تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول، فكأنّ ألفها وقعت حشواً غير متطرفة، فتحصنت عن الحذف."(٢)

وما رواه ابن مالك شاهداً على حذف ألف "ما" الموصولة قياساً على "ما" الاستفهامية في حذف ألفها إذا جرّت فبالرجوع إلى صحيح البخاري وجدت الحديث ورد في(كتاب مناقب الأنصار- باب هجرة النبي وأصحابه إلى المدينة) بإثبات ألف "ما" الموصولة. ولفظ الحديث " يا نبي الله مرني بما شئت." وعليه فلا شاهد لابن مالك فيما ذهب إليه.

المسألة الرابعة:اتصال الضمائر وانفصالها

قال ابن مالك في اتصال الضمائر وانفصالها: " إن اختلف الضميران بالرتبة وقدّم أقربها رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو: أعطيتكه، وأعطيتك إياه. والاتصال أجود لموافقة الأصل.....، وسيبويه(٣) يرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجباً، والانفصال ممتنعاً، والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال. ومن شواهد تجويزه قول النبي صلّى الله عليه وسلّم:" فإنّ الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم."(٤)

استشهد ابن مالك بالحديث السابق على جواز الاتصال والانفصال فيما إذا اختلف الضميران في الرتبة وقدم أقربهما رتبة ، وهو بذلك موافق لجمهور النحاة، ومخالف

---

١ - أمالي ابن الشجري: ٢/٥٤٥، ٥٤٦.

٢ - شرح المفصل: ٤/٩، وطالع الإيضاح في شرح المفصل:١/٤٦٧، الهمع:٣/٤٧٢.

٣ - الكتاب: ٢/٣٦٣، ٣٦٤.

٤ - شواهد التوضيح: ٨٢.

لسيبويه. قال ابن عقيل :"يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر ."[1]

وقال ابن يعيش شارحاً ومبيناً علل الاتصال والانفصال:" فإن كان الضميران مفعولين لزم اتصال ضمير المفعول الأول بالفعل؛ لأنّه يليه، ولا فرق في ذلك بين أن يكون قد اتصل بالفعل ضمير فاعل وألا يكون اتصل به؛ لأنّ ضمير الفاعل يصير كحرف من حروف الفعل فيتصل به ضمير المفعول بالفعل مع ضمير الفاعل كما يتصل به خالياً من الضمير، فتقول: ضربتك وضربتني كما تقول: ضربك وضربني، فإذا جئت بعد اتصال ضمير المفعول الأول بضمير مفعول ثانٍ جاز اتصاله وانفصاله نحو: الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه، فاتصاله لقوة الفعل وأنّه الأصل في اتصال المنصوب، ولما كان المتصل أحصر من المنفصل، ومعناه كمعنى المنفصل اختاروه على المنفصل. وأمّا جواز الإتيان بالمنفصل فلأنّ ضمير المفعول الثاني لا يلاقي ذات الفعل، إنّما يلاقي ضمير المفعول الأول، وليس كذلك ضمير المفعول الأول لأنّه يلاقي ذات الفعل حقيقة في نحو: ضربك، أو ما هو منزل منزلة ما هو حرف من حروف الفعل نحو: ضربتك، ألا ترى أنّه يلاقي الفاعل، والفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ."[2]

وبالرغم من صحة ما ذهب إليه ابن مالك في تخريجه لما رواه إلا أنّ الشاهد الحديثي " فإنّ الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم " لم أقف عليه في كتب الحديث المختلفة (صحيح البخاري – صحيح مسلم– سنن النسائي – سنن الدارمي – سنن أبي داود – سنن ابن ماجة – سنن الترمذي – مسند الإمام أحمد – موطأ الإمام مالك)

---

[1] – شرح ابن عقيل: ٨٧/١، وطالع الكتاب: ٣٦٣/٢، ٣٦٤، الهمع: ٢١١/١، شرح التصريح: ١٠٧/١، شرح التسهيل: ١٥٣/١، شرح الكافية: ٤٣٨/٢، شرح الأشموني: ١٩٩/١ .

[2] – شرح المفصل: ١٠٥/٣.

المسألة الأولى

استعمال "إنْ " المخففة المهملة عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها

قال ابن مالك في اللام الفارقة الواقعة بعد " إنْ " المخففة من الثقيلة :" ومنها قـول نافع: كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير حتّى إنْ كان يعطي عن بنيّ ." ومنه قول عائشة رضي الله عنها: "إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يحب التيمن ." وقول عامر بن ربيعة : إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يبعثنا ومالنا طعام إلا السـلْف من التمر."[1]

إذا خففت "إنّ" فالأكثر في لسان العرب إهمالها، وإذا أهملت لزمت اللام في ثـاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين "إنْ" النافية، نحو: إنْ زيدٌ لقائم، فإن ظهـر المعنـى فقـد يستغنى عن اللام، كقول الشاعر:[2]

ونحن أباةُ الضيم من آل مالك وإنْ مالكٌ كانت كرام المعادن

والتقدير: وإن مالك لكانت، فحذفت اللام، لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأنّ الموضع للمـدح، ولو كانت نافية كان هجاءً.

وابن مالك استشهد بالأحاديث السابقة- موافقاً النحاة- على جـواز اسـتعمال "إنْ" المخففة المهملة عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها، إلا أنّ الأحاديث التي استشهد بها ابن مالك لم ترد ألفاظها مجردة من اللام الفارقة، فحديث نافع جاء في (كتاب الزكاة – باب صدقة الفطر على الحر والمملوك)، وفيه "كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير حتّى إنْ كان ليعطي عن بنيّ. "

وقول عائشة رضي الله عنها ورد في (كتاب الصلاة – باب التـيمن فـي دخـول المسجد وغيره) ، ونصه: "عن عائشة قالت: كان النبي صلّى الله عليه وسلّم يحب التيمن ما استطاع " " دون لفظ " إنْ ".

وكُرر الحديث بلفظه هذا دون " إنْ " في (كتاب الأطعمة- باب التيمن في الأكـل وغيره، و(كتاب اللباس- باب يبدأ بالنعل اليمنى)، وفي (الكتاب نفسـه- بـاب الترجيـل

---

[1] - شواهد التوضيح:١٠٤.

[2] - الهمع: ٤٥١/١، شرح ابن عقيل:٢٩٥/١، شرح التصريح:٢٣١/١، الجنى الداني:١٣٤

والتيمن) ورد " عن عائشة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم أنّه كان يعجبه التيمن ما استطاع. "

وفي صحيح مسلم ورد الحديث بلفظ " إنْ " المخففة المهملة واقترن ما بعدها باللام الفارقة ،ففي (كتاب الطهارة – باب حبه صلّى الله عليه وسلّم للتيامن) "عن عائشة قالت: "إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليحبُّ التيمن."

وأمّا حديث عامر بن ربيعة فلم أقف عليه في صحيح البخاري، وقد جاء في مسند الإمام أحمد (كتاب مسند المكيين – باب حديث عامر بن ربيعة) حديثٌ فيه: " لقد كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يبعثنا في السّرية يا بُنيّ ما لنا زادٌ إلا السلْف من التمر."

والحديث لا شاهد فيه على ما ذهب إليه ابن مالك من جواز ترك اللام الفارقة مع "إنْ " المخففة من الثقيلة .

المسألة الثانية:حذف الخبر وسد الحال مسده

قال ابن مالك :" ومنها قول بعض الصحابة رضي الله عنهم: كان الناس يصلّون مع النبي صلّى الله عليه وسلّم وهم عاقدي أُزْرِهم "[1]

وقال في موضع آخر :" ومنها قوله صلّى الله عليه وسلّم :"هو لها صدقة "، وقوله صلّى الله عليه وسلّم: " ما تركنا صدقة " بالرفع والنصب . قلت: يجوز في"هو لها صدقة" الرفع على أنّه خبر "هو"، و"لها" صفة قدمت فصارت حالاً .....، ويجوز أن ينصب "صدقة" على الحال، ويجعل الخبر "لها" .و" ما " في " ما تركنا صدقة " مبتدأ بمعنى الذي، و"تركنا" صلة، والعائد محذوف و"صدقة" خبر، هذا على رواية من رفع ، وهو الأجود لسلامته من التكلف ولموافقته رواية من روى " ما تركنا فهو صدقة" ،وأمّا النصب فالتقدير فيه : ما تركنا مبذولٌ صدقةً فحذف الخبر وبقي الحال كالعوض منه."[2]

استشهد ابن مالك بالأحاديث السابقة على جواز حذف الخبر وسد الحال مسده. والنحاة [3] قد أجازوا حذف الخبر وسد الحال مسده في مثل : ضربي زيداً قائماً، وضابط

---

[1] – شواهد التوضيح: ١٧٠.

[2] – شواهد التوضيح: ٢١٠، ٢١١.

[3] – شرح الكافية: ١/٢٧٦،١/٣٣٩ .

ذلك أن يكون المبتدأ مصدراً صريحاً أو بمعنى المصدر وهو أفعل تفضيل مضافاً إلى المصدر، ويكون المصدر مضافاً إلى الفاعل أو إلى المفعول أو إليهما ، وبعد ذلك حال .

وهذا الضابط بخلاف الرأي الذي استشهد ابن مالك على صحته بالأحاديث السابقة، والذي ضعّفه هو نفسه في تعليقه على الحديث الأول من الأحاديث المذكورة آنفاً، حيث قال موضحاً ومعقباً على قول بعض الصحابة رضي الله عنهم :" كان الناس يصلّون مع النبي وهم عاقدي أزرهم " :" اعلموا وفقكم الله أنّ "عاقدي أزرهم" منصوبة على الحال، وهو حال سد مسد الخبر المسند إلى "هم" .....، وهذا النوع من سد الحال مسد الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبراً شاذ لا يكاد يستعمل .....فالوجه الجيد فيما كان من هذا القبيل الرفع بمقتضى الخبرية، والاستغناء عن تقدير الخبر، وإنّما يحسن سد الحال مسد الخبر إذا لم يصلح جعل الحال خبراً، نحو: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، فلو جعل " قائم " خبراً لـ " ضربي" و" ملتوت" خبراً لـ" أكثر شربي " لم يصح، فلذلك نصبا على الحال ."[1]

فما ذهب إليه ابن مالك في تأويله النصب في الأحاديث السابقة على أنّها حال سدت مسد الخبر مخالف للضوابط التي وضعها النحاة لسد الحال مسد الخبر المحذوف، بل مخالف لرأي ابن مالك نفسه كما أشرت من قبلُ .

يضاف إلى ذلك أنّ ما رواه ابن مالك لم يرد لفظه في صحيح البخاري وأنّ ما ورد به موافق رأي النحاة وقواعدهم ومخالف تأويل ابن مالك . ففي صحيح البخاري "كتاب الصلاة – باب عقد الإزار على القفا في الصلاة ":" عن سهل بن سعد صلّوا مع النبي صلّى الله عليه وسلّم عاقدي أزرهم على عواتقهم." بدون لفظ "هم" .

وقال ابن حجر شارحاً الحديث :" قوله: صلّوا بلفظ الماضي أي: الصحابة، و"عاقدي" جمع عاقد، وحذفت النون للإضافة وهو في موضع الحال وفي رواية الكشميهني " عاقدو" وهو خبر مبتدأ محذوف أي : وهم عاقدو."

وفي " كتاب الأذان – باب عقد الثياب وشدّها " و" كتاب العمل في الصلاة – باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فلا بأس": " عن سهل بن سعد قال: كان الناس يصلّون مع النبي صلّى الله عليه وسلّم وهم عاقدو أزرهم." بلفظ " هم" ورفع " عاقدو".

---

[1] – شواهد التوضيح: ١٧٠، ١٧١ ،وفي مثل هذا طالع شرح التسهيل: ٢٧٨/١.

ومن الواضح أنّ ابن مالك جمع بين الروايتين فأخذ " هم " من الحديث الثاني و " عافدي " من الحديث الأول ، وجعل ذلك مشكلاً يحتاج إلى توضيح .

ولم يرد لفظ الحديثين الذين ذكرهما ابن مالك بالرفع والنصب في صحيح البخاري، وإنّما وردا بالرفع فقط، فالحديث الأول "هو لها صدقة " ورد في خمسة مواضع، الأول (كتاب الزكاة – باب الصدقة على موالي أزواج النبي). والثاني والثالث (كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها – باب قبول الهدية). والرابع في (كتاب الطلاق – باب شفاعة النبي في زوج بريرة).والموضع الخامس في (كتاب الفرائض – باب الولاء لمن أعتق)

وفي جميعها جاءت " صدقة " بالرفع ، ولم تأت بالنصب .

وجاءت " صدقة " في " ما تركنا صدقة " في مواضع متعددة كلها بالرفع ، وذلك في كتاب(فرض الخمس – باب فرض الخمس)، و(كتاب المغازي – باب حديث بني النضير وباب غزوة خيبر) و(كتاب النفقات – باب حبس نفقة الرجل قوت سنة على أهله) و(كتاب الفرائض – باب قول النبي لا نورث ما تركنا صدقةٌ) و(كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة – باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم)

وقال ابن حجر في تعليقه على الحديث في (كتاب الفرائض – باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: لا نورث ما تركنا صدقة): " قوله باب قول النبي صلّى الله عليه وسلّم : لا نورث ما تركنا صدقة هو بالرفع ، أي المتروك عنا صدقة ، وادّعى الشيعة أنه بالنصب على أنّ ما نافية ، وردّ عليهم بأنّ الرواية ثابتة بالرفع، وعلى التنزل فيجوز النصب على تقدير محذوف تقديره: ما تركنا مبذولٌ صدقةً، قاله ابن مالك، وينبغي الإضراب عنه، والوقوف على ما ثبتت به الرواية."

المسألة الثالثة:حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها

قال ابن مالك:"حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه.فمن النثر قول النبي صلّى الله عليه وسلّم:المرء مجزيّ بعمله،إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ "[1]

استشهد ابن مالك على حذف كان مع اسمها بقول عدّة من أقوال النبي صلّى الله عليه وسلّم، وهو ليس كذلك، فلم أقف على هذا القول في كتب الحديث المختلفة، وإنّما استشهد به النحاة في موضعه على أنّه قول مأثور، وذلك في الكتاب لسيبويه: ١/٢٥٨،

---

[1] – شواهد التوضيح: ١٢٨

٣/١١٣، ١٤٩، الأصول: ٢/٢٤٨، شرح المفصل: ٢/٩٧، شرح التصريح: ١/١٩٣، همع الهوامع: ١/٣٨٤، أمالي ابن الشجري: ٢/٩٥.

وجاء في أسنى المطالب:" ليس بحديث، وقول النحويين إنه حديث غلط."[١]

فابن مالك أخطأ في نسبة القول المأثور "المرء مجزيٌ بعمله إنْ خيراً فخيرٌ، وإنْ شراً فشرٌ"إلى النبي صلّى الله عليه وسلّم، وكان عليه أن يستشهد بأحاديث صحيحة وردت في صحيح البخاري، فقد ورد حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها بعد "إنْ" في أقوال النبي صلّى الله عليه وسلّم، ومن ذلك قوله صلّى الله عليه وسلّم :" لا يتمنّى أحدُكمُ الموت إما محسناً فلعله يزداد، وإما مسيئاً فلعله يستعتب."(كتاب التمني- باب ما يكره من التمني)

المسألة الرابعة: إجراء " رأى " البصرية مجرى " رأى " القلبية

قال ابن مالك:" ومنها- أي المسائل المشكلة- قول عائشة رضي الله عنها: لقد رأيتُنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وما لنا من طعام إلا الأسودان." وقول حذيفة رضي الله عنه:" لقد رأيتُني أنا ورسول الله صلّى الله عليه وسلّم نتوضأ من إناء واحد "[٢]

في قول عائشة وحذيفة رضي الله عنهما – كما قال ابن مالك – " شاهدان على إجراء "رأى" البصرية مجرى "رأي" القلبية في أن يجمع لها بين ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد، كـ " رأيتُنا ورأيتُني "، وكان حقه ألا يجوز، كما لا يجوز أبصرتُنا وأبصرتُني، لكن حملت "رأي " البصرية على "رأي " القلبية لشبهها بها لفظاً ومعنى."[٣]

أجاز النحاة إعمال أفعال القلوب غير: هبْ، تعلمْ في ضميرين متصلين لمسمى واحد، كعلمتُني، ورأيتُني، وعلمتَك ، ورأيتَك . وألحقت بأفعال القلوب في هذا الحكم رأى الحُلمية ، ورأى البصرية .

قال السيوطي : " يختص المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متصلين لمسمى واحد ،..... قال تعالى : " أن رآه استغنى "[٤]..... وألحق بأفعال هذا الباب في ذلك رأي البصرية ، والحلمية كقول الشاعر :

---

١ – أسنى المطالب: ٣٣٣.

٢ – شواهد التوضيح: ٢٠١.

٣ – شواهد التوضيح: ٢٠١.

٤ – العلق : ٧

ولقد أراني للرّماح دَريئةً

وقوله تعالى:" إني أراني أعصر خمراً "[1]."[2]

وشاهدا ابن مالك على جواز إعمال الأفعال القلبية المتصرفة في ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل والآخر مفعول، ليسا في صحيح البخاري، لكنني وقفت على عدة شواهد فيها ما ذهب إليه ابن مالك من إشكال ومنها ما يأتي:

* حديث في (كتاب الوضوء – باب البول عند صاحبه والتستر بالحائط)، وفيه "عن حذيفة قال: رأيتني أنا والنبي صلّى الله عليه وسلّم نتماشى فأتي سُباطة قوم خلف حائطٍ فقام كما يقوم أحدكم فبال فانتبذت منه فأشار إلي فجئته فقمت عند عَقِبِه حتّى فَرَغَ".

* حديث في (كتاب الصلاة – باب الصلاة إلى السَّرير)، وفيه "عن عائشة قالت: أعَدَلْتمونا بالكلب والحمار لقد رأيتُني مضطجعةً على السَّرير فيجيء النبي صلّى الله عليه وسلّم فيتوسط السرير فيصلّي فأكره أن أُسَنِّحَهُ فأنْسَلُّ من قِبَلِ رِجْلَيِ السَّرِيرِ حتّى أنْسَلَّ مِنْ لِحَافِي."

* وحديث في (كتاب الجهاد والسير – باب كتابة الإمام الناس) "عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال النبي صلّى الله عليه وسلّم: اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس فكتبنا له ألفاً وخَمسَ مائةِ رجلٍ فقلنا نخاف ونحن ألف وخمس مائة فلقد رأيتُنا ابتلينا حتّى إنّ الرجل ليصلّي وحده وهو خائف حدثنا عبدان عن أبي حمزة عن الأعمش فوجدناهم خمس مائة قال أبو معاوية ما بين ستٍّ مائة إلى سَبْعِ مائة."

*وحديث في (كتاب الرقاق – باب كيف كان عيش النبي صلّى الله عليه وسلّم وأصحابه) وفيه "حدّثنا مُسدَّد حدّثنا يحيى عن إسماعيل حدثنا قيس قال: سمعت سعداً يقول إنّي لأوّلُ العرب رمى بسهمٍ في سبيل الله ورأيتُنا نغزو وما لنا طعامٌ إلا ورق الحُبْلَةِ وهذا السَّمُرُ".

---

[1] – يوسف: ٣٦

[2] – الهمع: ٥٠٠/١، وطالع شرح التسهيل: ٩٢/٢، شرح المفصل: ٨٨/٧، النحو الوافي: ٤٤/٢، ٤٥.

القسم الثالث (الجملة الفعلية)

المسألة الأولى: استعمال حتّى مكان حين ورفع الفعل بعدها

قال ابن مالك: " ومنها قول ابن عمر رضي الله عنهما : "رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يركب راحلته ثم يُهِلّ حين تستوي به راحلته ، ويروى حتّى تستوي به راحلته. قلت: هذا الموضع صالح لـ " حين " ولـ " حتّى "، أمّا صلاحيته" لحين" فظاهرة، وأمّا صلاحيته لـ " حتّى " فعلى أن يكون قصد حكاية الحال، فأتى بـ " حتّى" مرفوعاً بعدها الفعل، كقراءة نافع" وزلزلوا حتّى يقولُ الرسول[1]."[2]

النحاة يجيزون رفع الفعل المضارع بعد "حتّى" إن كان حالاً أو مؤولاً بالحال، قال ابن عقيل:" تقول: سرت حتّى أدخلُ البلدَ بالرفع، إن قلته وأنت داخل، وكذلك إن كان الدخول قد وقع، وقصدت به حكاية تلك الحال، نحو:" كنتُ سرتُ حتّى أدخلُها"[3]

ومن رفع الفعل المضارع بعد حتّى قراءة نافع:" حتّى يقولُ الرسولُ"[4]، "وحجته أنها بمعنى قال الرسول على الماضي، وليست على المستقبل، وإنّما ينصب من هذا الباب ما كان مستقبلا مثل قوله:" أفأنت تكره الناسَ حتّى يكونوا مؤمنين"[5]، " حتّى يأتي وعدُ الله"[6]، فرفع "يقول" ليعلم أنّه ماض."[7]

وفي قول ابن مالك السابق أمران : الأول يتعلق بلفظ الحديث، والثاني يتعلق بضبطه، أما اللفظ فقد ورد في صحيح البخاري (كتاب الحج – باب يأتوك رجالاً) وفيه "رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يركب راحلته بذي الحُليفة ثم يهل حتّى تستويَ به قائمة."

---

[1] – سورة البقرة:٢١٤، وقراءة غير نافع من السبعة بنصب "يقول". طالع كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد:١٨١.

[2] – شواهد التوضيح:١٣٠.

[3] – شرح ابن عقيل:٣٤٨/٢، وطالع في ذلك شرح المفصل: ٣٠/٧، شرح التصريح:٢٣٧/٢، الجنى الداني:٥٥٥، الأصول:١٥٢/٢ .

[4] – البقرة:٢١٤.

[5] – يونس:٩٩.

[6] – الرعد:٣١.

[7] – حجة القراءات:١٣١.

فالحديث روي بـــ " حتّى " ولم ترد الرواية بصحيح البخاري بلفظ "حين ".

وأما الأمر الثاني وهو الضبط، فقد ضبطت ياء " تستوي " في الصحيح بالفتح فقط، وفي كلام ابن مالك محاولة منه لتوجيه علامة الرفع المقدر على " تستوي "بعد " حتّى " حيث قال : فأتى بـــ " حتّى " مرفوعاً بعدها الفعل."

المسألة الثانية: رفع الفعل المضارع بعد حتّى مع دلالته على الاستقبال

قال ابن مالك في رفع الفعل المضارع بعد حتّى : " في حديث الغار فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما حتّى يستيقظان متى استيقظا." [١]

فالشاهد كما ذهب ابن مالك "حتّى يستيقظان" حيث رفع الفعل المضارع بثبوت النون بعد حتّى مع دلالته على الاستقبال، فحقه أن يكون بلا نون لاستحقاقه النصب .

قال ابن مالك في تخريج الشاهد: "جاء على لغة من يرفع الفعل بعد "أنْ " حملاً علىٰ ما أختها، كقراءة مجاهد" لمنْ أراد أنْ يتمُّ الرضاعة"[٢]، بضم الميم، وكقول الشاعر:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأنْ لا تشعرا أحد

وإذا جاز ترك إعمالها ظاهرةً، فترك إعمالها مضمرة أولى بالجواز."[٣]

ذكر النحاة أنّ من العرب من يجيز إهمال "أنْ" الناصبة للفعل المضارع حملاً على "ما" المصدرية. قال ابن يعيش:" من العرب من يلغي عمل "أنْ" تشبيها بما، وعلى هذه قرأ بعضهم " أنْ يتمُ الرضاعة "بالرفع، ومنه قوله:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأنْ لا تشعرا أحد."[٤]

والراجح لدي أنّ إهمال أنْ الناصبة للفعل المضارع إنّما هو أمر خاص بالضرورة الشعرية، يتضح ذلك عند تقطيع البيت عروضياً:

أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحد

/٥//٥/ ٥/// ٥//٥/٥/ ٥/// /٥//٥/٥/ ٥/// ٥//٥/٥/ ٥///

---

[١] – شواهد التوضيح: ٢٣٧.

[٢] – البقرة:٢٣٣.

[٣] – شواهد التوضيح:٢٣٦

[٤] – شرح المفصل: ١٥/٧، وطالع الإنصاف: ٥٦٣/٢، شرح الأشموني: ٤٢٠/٣، شرح الكافية: ١٣٥/٤، شرح التصريح:٢٣٢/٢، شرح ابن عقيل:٣٣٩/٢، الهمع:٢٨٤/٢.

هذا ولو كانت لغة الشاعر إهمال "أنْ " لما أهملها في موضع وأعملها في آخر فقد أعملها في "ألا تشعرا " في البيت نفسه، و"أنْ تحملا" في البيت السابق، حيث قال:(١)

يا صاحبيّ فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

أنْ تحملا حاجةً لي خفّ مَحْمِلُها ... وتصنعا نعمةً عندي بها وَيَدا

أن تقرآن.....

و"أنْ " في الآية الكريمة كما ذهب الكوفيون " مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري، والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها."(٢)

وابن مالك حسّن في شرح التسهيل مذهب الكوفيين قال معقباً على المذهبين: "وكلا القولين حسن."

وقال أبو حيان:" والذي يظهر أنّ إثبات النون في المضارع مع أنْ مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ أنْ غير ناصبة إلا في هذا الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة."(٣)

وقال الأستاذ عباس حسن:" الأنسب اليوم ترك هذه اللغة_ يعني إهمال أنْ الناصبة للمضارع_ لأهلها، والاقتصار على الإعمال؛ حرصاً على الإبانة، وبعداً عن الإلباس."(٤)

يضاف إلى هذا كله أنّ ما استشهد به ابن مالك لم أقف عليه في كتب الحديث المختلفة، وإنّما وجدت في مسند الإمام أحمد " كتاب باقي مسند المكثرين – باب مسند أنس ابن مالك " رواية نصها " اللهم إن كنت تعلم أنّه قد كان لي والدان فكنت أحلب لهما في إنائهما فآتيهما فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما كراهية أنْ أرُدَّ سِنَتَهُما في رؤوسهما **حتّى يستيقظا** متى استيقظا، اللهم إن كنت تعلم أنّي إنّما فعلت ذلك رجاء رحمتك، ومخافة عذابك، ففرج عنا، فزال ثلث الحجر."

والحديث هذا الذي ذكره الإمام أحمد ابن حنبل لا شاهد فيه كما ذهب ابن مالك.

---

١ – الإنصاف: ٥٦٣/٢، شرح التسهيل:١١/٤، شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان:٤٢٠/٣

٢ – شرح التصريح: ٢٣٢/٢، وطالع الهمع: ٢٨٤/٢، شرح الأشموني:٤٢١/٣.

٣ – البحر المحيط: ٢٢٣/٢.

٤ – النحو الوافي:٢٨٤/٤

وفي إعراب الحديث النبوي جعل العُكبري رواية "حتّى يستيقظان" سهواً من الرواة وأنّ ذلك قد وقع منهم كثيراً على حد قوله.[1]

وحديث الغار قد ورد ذكره في عدّة مواضع في صحيح البخاري وهي (كتاب البيوع – باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه فرضي) و(كتاب الإجارة – باب من استأجر أجيراً فترك الأجير أجره) و(كتاب المزارعة – باب إذا زرع بمال قوم بغير إذنهم وكان في ذلك صلاح) و(كتاب الأنبياء – باب حديث الغار) و(كتاب الأدب – باب إجابة دعاء من بر والديه).

ولم ترد رواية ابن مالك التي استشهد بها على رفع الفعل المضارع بعد حتّى مع دلالته على الاستقبال في صحيح البخاري برواياته المتعددة .

المسألة الثالثة: في التنازع

قال ابن مالك : " ومنها – أي من المسائل المشكلة – قول أبي شريح الخزاعي : "سمعتْ أذناي وأبصرتْ عيناي النبي صلّى الله عليه وسلّم حين تكلم " قلت – والكلام لابن مالك – في هذا الحديث تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل، أعني أبصرت؛ لأنّه لو كان العمل لـ " سمعت " لكان التقدير : سمعت أذناي النبي صلّى الله عليه وسلّم، وكان يلزم على مراعاة الفصاحة أن يقال: "وأبصرته ....، ومن تنازع الفعلين وجعل العمل للثاني قوله تعالى : "آتوني أُفرغْ عليه قِطرا " [2] وفي الحديث المذكور شاهد على أنّه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين، فيستفاد من "سمعت أذناي وأبصرت عيناي النبي صلّى الله عليه وسلّم "جواز" أطعم زيد وسقى محمد جعفرا."[3]

استشهد بن مالك بالحديث السابق على أنّه قد يتنازع منصوباً واحداً فعلا فاعلين متباينين، والحديث لم يرد في صحيح البخاري بهذا اللفظ ، والذي ورد فيه نصه: " سمعت أذناي وأبصرت عيناي حين تكلم النبي صلّى الله عليه وسلّم" (كتاب الأدب – باب من كان يؤمن بالله واليوم الأخر فلا يؤذ جاره)

---

[1] – إعراب الحديث النبوي للعكبري : ١١٩.

[2] - الكهف:٩٦، حيث أعمل الثاني وهو" أفرغ" في "قطرا"، وأعمل "آتوني" في ضميره، وحذفه؛ لأنه فضله، والأصل: آتونيه، ولو أعمل الأول لقيل: أفرغه عليه.

[3] – شواهد التوضيح: ١٨١.

والحديث ورد بهذا اللفظ في صحيح مسلم " كتاب اللقطة – باب الضيافة ونحوها "

فالشاهد لا وجود له في صحيح البخاري بلفظ ابن مالك، وبانتفائه تنتفي القاعدة ، ولا دليل لابن مالك على ما ذهب إليه من السماع، خاصةً أنّ كتب النحاة لا تعرف تلك الصورة من باب التنازع[1]، وكما قال ابن مالك نفسه : " أكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع "[2]

وكان الأجدر أن يتثبت ابن مالك في قبول الشاهد، ولا يقبل إلا الصحيح، فقيمة العالم تتجلى في معرفته بالشواهد الصحيحة.

المسألة الرابعة: حذف الفاء من جواب أمّا

قال ابن مالك: "ومنها قول عائشة رضي الله عنها: "وأمّا الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً " قلت: أمّا حرف قائم مقام أداة شرط والفعل الذي يليها، فلذلك يقدّرها النحويون بـ "مهما يكن من شيء "، وحق المتصل بالمتصل بها أن تصحبه الفاء، نحو " فأمّا عاد فاستكبروا في الأرض بغير حق" [3]. ولا تحذف هذه الفاء غالباً إلا في شعر، أو مع قول أغني عنه مقوله .....،وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث، فعلم بتحقيق عدم التضييق وأنّ من خصّه بالشعر أو بالصورة المعينة من النثر مقصر في فتواه، وعاجز عن نصرة دعواه."[4]

" أمّا حرف تفصيل، وهي قائمة مقام أداة الشرط وفعل الشرط، ولهذا فسّرها سيبويه بمهما يكن من شيء، والمذكور بعدها جواب الشرط، فلذلك لزمته الفاء، نحو: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، والأصل مهما يك من شيء فزيد منطلق، فأنيبت أمّا مُناب مهما يك من شيء؛ فصار أمّا فزيدٌ منطلق، ثم أخرت الفاء إلى الخبر، فصار أمّا زيدٌ فمنطلق."[5]

---

[1] - طالع في ذلك شرح المفصل:١/٧٧ ، شرح التصريح:١/٣١٥، شرح الأشموني:١/١٤٢، حاشية الصبان:١/١٤٢، شرح ابن عقيل:١/٤٢٥، شرح التسهيل:٢/١٦٤، شرح الرضي على الكافية:١/٢١١.

[2] – شواهد التوضيح:١٨١.

[3] – فصلت: ١٥.

[4] – شواهد التوضيح: ١٩٦،١٩٥

[5] – شرح ابن عقيل:٢/٤٠٠.

وقد أشار النحاة[1] إلى أن الفاء تحذف من جواب أمّا إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى :" فأمّا الذين اسودت وجوههم أكفرتم "[2] أي: فيقال لهم: أكفرتم .

والفاء لا تحذف عند جمهور النحاة في غير ذلك إلا في ضرورة كقول الشاعر:[3]

فأمّا القتال لا قتال لديكم ولكنّ سَيْراً في عراض المواكب

فالبيت من بحر الطويل وتقطيع موطن الشاهد هكذا :

فأمّـا القتـال لا قتـال لديكـم

//٥/٥ //٥// /٥/ //٥//٥

وتقطيعه بالفاء كما يأتي :

فأمّـا القتـال فـلا قتـال لديكـم

//٥/٥ //٥///٥ /٥/ //٥//٥

وابن مالك استشهد بالحديث النبوي الشريف السابق ذكره على جواز حذف الفاء من جواب أمّا في السعة، وأنّ ذلك غير مقصور على الشعر أو مع قول أغنى عنه المحكي به، ولقد خالف ذلك الرأي في كتابه شرح التسهيل، فقال برأي الجمهور، حيث جاء :"ولا تحذف – أي الفاء– بعد أمّا إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

فأمّا القتال لا قتال لديكم ولكنّ سيراً في عراض المواكب

أو مع قول مخبر به مستغنى عنه بمقوله ."[4]

وقال الأستاذ عباس حسن :" لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مقول محذوف، فيغلب حذفها معه، حتّى قيل إنّه واجب .....، وفي غير هذه الحالة سُمعَ حذفها نادراً في النثر، وفي الضرورة الشعرية، وهذان لا يقاس عليهما اختياراً."[5]

---

[1] – طالع الجني الداني:٥٢٣، شرح الأشموني: ٦٣/٤، شرح التصريح: ٢٦٢/٢، الهمع٤٧٩/٢، أمالي ابن الشجري: ١٣٢/٣.

[2] – آل عمران: ١٠٦.

[3] – الخزانة: ٤٥٢/١، أسرار العربيّة:١٠٦، الجنى الداني: ٥٢٤، شرح ابن عقيل: ٤٠٠/٢، شرح التصريح: ٢٦٢/٢ شرح الأشموني: ٦٤/٤ ، الهمع: ٤٧٩/٢ ، النحو الوافي:٥٠٧/٤.

[4] – شرح التسهيل: ٣٢٨/١.

[5] – النحو الوافي: ٥٠٨/٤.

يضاف إلى ذلك أنّ نص الحديث ورد في صحيح البخاري مخالفاً ما ذكره ابن مالك، فقد جاء في " كتاب الحج – باب كيف تهل الحائض والنفساء " : "وأمّا الذين جمعوا الحج والعمرة فإنّما طافوا طوافاً واحداً ."

وكُرر ذلك في " كتاب الحج – باب القارن"، و " كتاب المغازي – باب حجة الوداع".

القسم الرابع (ما يتعلق بالجملتين الاسمية والفعلية)

المسألة الأولى: تخفيف الهمزة

قال ابن مالك:"ومنها قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم:" ولكن خوّة الإسلام"[1]

أصل الحديث – كما قال ابن مالك [2] – " ولكن أخوّة الإسلام " فنقلت حركة الهمزة إلى النون – وحذفت الهمزة، فصار "ولكنُ خُوّة الإسلام " فعرض بعد ذلك استثقال ضمة بين كسرة وضمة ، فسكن النون تخفيفاً، فصار " ولكنْ خُوّة الإسلام".

وما ذكره ابن مالك شاهداً على تخفيف الهمزة لم يأت ذكره في صحيح البخاري، وما ورد فالهمزة فيه محققة، ففي (كتاب الصلاة – باب الخوخة والممر في المسجد): "ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكرٍ، ولكن أخوّة الإسلام".

وكرر الحديث باللفظ نفسه " أخوّة الإسلام " في (كتاب فضائل الصحابة – باب قول النبي : سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر)، و(باب قول النبي : لو كنت متخذاً خليلاً)

وورد في (كتاب الفرائض – باب ميراث الجد مع الأب والأخوة) قول رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : " لو كنت متخذاً من هذه الأمة خليلاً لاتخذته ، ولكن خُلّةُ الإسلام أفضل."

والراجح في ذلك أنّ الهمزة حذفها الصاحب أو التابع في النطق من هذه الرواية بتخفيفها ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، ودوّنها الراوي كما سمعها دون أن يثبتها في الخط، وظنّها ابن مالك رواية ثابتة.

---

[1] – شواهد التوضيح: ١٤١

[2] – السابق: ١٤١.

قال ابن يعيش:" إذا كان قبل الهمزة المتحركة حرف صحيح ساكن، فالطريق في تخفيفها أن تلقي حركتها على ما قبلها وتحذفها.....، من ذلك قولهم في المنفصل "من بوك"، وذلك أنهم ألقوا حركة الهمزة التي هي الفتحة على النون ثم حذفوها تخفيفاً لدلالة الحركة عليها."[١]

وقال ابن الشجري:" إن كانت الهمزة فاء من كلمة،والساكن قبلها من كلمة، ألقيتَ حركتها عليه وحذفتها، فقلت في " كم إبلُك: كمِ بلُك، ومنْ أخوك؟: منَ خوك؟ وفي قدْ أفلح: " قدَ فلَح المؤمنون"[٢]."[٣]

وقال ابن عصفور في الهمزة المتحركة إذا قبلها ساكن:" إن كان الساكن حرفاً صحيحاً فإن تسهيله يكون بأن ينقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلُ، وتحذف الهمزة.....، ولا صورة لها في الخط لأنّها لا تثبت في التسهيل."[٤]

وقال ابن حجر شارحاً الحديث في كتاب فضائل الصحابة : " أخرجه أبو يعلى من طريق يعلى بن حكيم عن عكرمة بلفظ "ولكن خُلَّةُ الإسلام أفضل " وفيه إشكال ، فإنّ الخُلَّة أفضل من أخوة الإسلام؛ لأنّها تستلزم ذلك وزيادة، فقيل: المراد أنّ مودة الإسلام مع النبي صلّى الله عليه وسلّم أفضل من مودته مع غيره، ولا يعكر على ذلك اشتراك جميع الصحابة في هذه الفضيلة؛ لأنّ رجحان أبي بكر عرف من غير ذلك. ووقع في بعض الروايات " ولكن خوّة الإسلام " بغير ألف، فقال ابن بطال: لا أعرف معنى هذه الكلمة، ولم أجد خوّة بمعنى خُلّة في كلام العرب، وقد وجدت في بعض الروايات "ولكن خُلّة الإسلام " وهو الصواب . وقال ابن التين : لعل الألف سقطت من الرواية فإنها ثابتة في سائر الروايات."

والسهيلي يشكك في صحة هذه الرواية، ورد ذلك في المسألة الثالثة والسبعين من كتابه الأمالي : " وأمّا حديث أبي بكر : " لكن خوّة الإسلام فإن صحت الرواية بها فيحتمل

---

[١] -شرح المفصل: ١٠/١٠٩.

[٢] – أول سورة المؤمنون، وهذه قراءة ورش. طالع الكشف عن وجوه القراءات السبع:١/٨٩، الإتحاف:١/٢١٣.

[٣] – أمالي ابن الشجري:٢/٢٠٠.

[٤] – شرح جمل الزجاجي: ٢/٣٥٦.

أن يكون المحدث سمعها من الصاحب أو التابع مسهلة الهمزة بنقل الحركة إلى النون الساكنة، فتوهم الهمزة ساقطة أصلاً ، أو تعمد كتبها كذلك ليقرأها كما سمعها مسهلة محذوفة ، ثم جاء الأخر فلم ير صورة الألف ، فنطق بالنون ساكنة غير محركة بحركة الهمزة، فصارت رواية منقولة ."[1]

المسألة الثانية:حذف الهمزة

قال ابن مالك : "ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلّى الله عليه وسلّم: "يا أبا ذر عيّرته بأمّه؟ " يريد :أعيّرته؟ "[2]

استشهد ابن مالك على جواز حذف همزة الاستفهام بحديث من الصحيح، وعدّه من المشكل، وبالرجوع إلى صحيح البخاري لم أعثر على رواية "عيّرته؟" بدون الهمزة ، ففي (كتاب الإيمان – باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها)، و(كتاب العتق – باب قول النبي العبيد إخوانكم فأطعموهم مما تأكلون) " قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " يا أبا ذر أعيّرته بأمّه؟"

وبالرغم من عدم ورود الحديث في صحيح البخاري كما ذكره ابن مالك إلا أنّ ما ذهب إليه من جواز حذف همزة الاستفهام جائز عند النحاة القدماء والمحدثين.

قال السيوطي في باب الهمزة:" ومن أجل أصالتها، اختصت بالحذف، أي بجواز حذفها كقوله:[3]

طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطْرَبُ ولا لَعِباً مني وذو الشيب يلعبُ

أراد: أو ذو الشيب."[4]

قال الأخفش في حكاية قول موسى عليه السلام "وتلك نعمةٌ تمنها علي"[5] :"هذا استفهام، كأنّه قال: أوَ تلك نعمةٌ تمنها؟"[6]

---

[1] – أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه : ١٢٨، ١٢٩

[2] – شواهد التوضيح: ١٤٦، ١٤٧.

[3] – الهمع : ٢/١٠١، ٤٨٢، المحتسب:١/٥٠، الخصائص:٢/٢٨١، أمالي ابن الشجري: ١/٤٠٧.

[4] – الهمع: ٢/٤٨٢.

[5] – الشعراء:٢٢

[6] – معاني القرآن: ٢/٤٦١.

وقال الدكتور كمال بشر:" تختص الهمزة من بين سائر أدوات الاستفهام بجواز حذفها، اعتماداً على القرائن، ولذلك نرى أنّ حذفها في اللغة المنطوقة أكثر وأظهر حيث يعتمد الناطق على التنغيم وهو عامل هام في تصنيف الجمل إلى أنماطها من إثباتية واستفهامية وتعجبية....إلخ، بالإضافة إلى ما قد يتوافر من قرائن حالية، والتنغيم وحده كاف دون ذكر الهمزة في الدلالة على الاستفهام."[١]

وذكر الدكتور صلاح بكر معقباً على قول الشاعر :[٢]

عدد الرمل والحصى والتراب ثم قالوا : تحبها ،قلت بَهْراً

:"والأصل: أتحبها؟ فحذفت الهمزة لفهم المعنى، وقيام السياق والموقف والتنغيم بوظيفة الهمزة."[٣]

ويقول الدكتور تمام حسان في أهمية النغمة كقرينة من قرائن التعليق اللفظية في السياق:"الجمل العربيّة تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة فالهيكل النغمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهو يختلف من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة."[٤]

المسألة الثالثة: حذف حرف الجر مع بقاء عمله

قال ابن مالك: " ومن بقاء الجر بالحرف المحذوف قوله عليه الصلاة والسلام: "صلاة الرجل في الجماعة تُضَعّف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسٍ وعشرين ضعفاً."[٥]

والشاهد في الحديث الشريف " خمسٍ وعشرين " حيث حذف حرف الجر، وبقي عمله. ولقد اتفق جمهور النحاة على جواز حذف حرف الجر، ونصب الاسم بمباشرة الفعل. قال ابن يعيش:"قد يحذفون هذه الحروف – يعني حروف الجر- في بعض الاستعمالات تخفيفاً في بعض كلامهم ، فيصل الفعل بنفسه فيعمل، قالوا: من ذلك اخترت

---

١ – دراسات في علم اللغة القسم الثاني: ٢٥، ٢٦.

٢ – أمالي ابن الشجري: ٤٠٧/١، الخصائص: ٢٨١/٢، شرح المفصل: ١٢١/٧ اللسان "بهر".

٣ – قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي : ١٠٠.

٤ – اللغة العربيّة معناها ومبناها: ٢٢٦.

٥ – شواهد التوضيح: ١٥٤.

الرجال زيداً ، واستغفرت الله ذنباً ، وأمرت زيداً الخير، قال تعالى: " واختار موسى قومه سبعين رجلاً " فقولهم: اخترت الرجال زيداً أصله من الرجال."[1]

أما أن يحذف حرف الجر ويبقى الجر بحاله فقد وصف النحاة ذلك بالشذوذ، قال الأشموني :"وإنْ حذف حرف الجر فالنصب للمنجر وجوباً ، وشذ إبقاؤه على جره في قوله : أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ ، أي إلى كليب ."[2]

هذا، ولقد قال ابن مالك في شرح التسهيل بالشذوذ لحذف حرف الجر وبقاء عمله موافقاً بذلك النحاة، ومخالفاً ما ذكره في شواهد التوضيح : "ولا خلاف في شذوذ حذف حرف الجر وبقاء عمله كقول الشاعر :

إذا قيل : أي الناس شر قبيلة أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

أراد أشارت إلى كليب ، فحذف إلى وأبقى عملها ."[3]

وما رواه ابن مالك وعدّه شاهداً على جواز بقاء الجر بالحرف المحذوف ورد في صحيح البخاري بلفظ "خمساً"، ففي (كتاب الأذان – باب فضل صلاة الجماعة) قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم : "صلاة الرجل في الجماعة تُضَعّف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضعفاً."

وفي الموضع نفسه ورد اللفظ مجروراً بحرف الجر الظاهر "الباء ": "عن أبي سعيد الخدري أنّه سمع النبي صلّى الله عليه وسلّم يقول: " صلاة الجماعة تفضُلُ صلاة الفذ بخمسٍ وعشرين درجة."

وفي (كتاب الصلاة – باب الصلاة في مسجد السوق) ورد اللفظ منصوباً، عن أبي هريرة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم قال : "صلاة الجميع تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمساً وعشرين درجة."

ولا شاهد في هذه الروايات على ما ذهب إليه ابن مالك .

---

[1] – شرح المفصل: ٥٠/٨ وطالع المصدر نفسه: ١٠/٣، شرح ابن عقيل: ١٥٠/٢ ، شرح الكافية: ١٣٨/٤، الهمع: ١٠/٣، تحصيل عين الذهب :٦٧، منهج الأعلم الشنتمري: ٣٠٩.

[2] – شرح الأشموني: ١٣٠/٢، وطالع الهمع:٣٨٣/٢، شرح التصريح:٣١٢/١ ، شرح ابن عقيل: ٤٧/٢، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٥١٦، النحو الوافي: ١٦٣/٢ .

[3] – شرح التسهيل: ١٥٠/٢، ١٥١ .

المسألة الرابعة: زيادة "مِن" في الواجب

قال ابن مالك : " ومنها قول عائشة رضي الله عنها: كان يصلّي جالساً، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا."[١]

وقال في تأويل نصب نحواً:" مِن زائدة،ويكون التقدير :فإذا بقي قراءتُه نحواً.ف "قراءتُه" فاعل بقي، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل ناصب نحواً بمقتضى المفعولية."[٢]

واستدل ابن مالك[٣] على جواز زيادة "مِن" في الواجب بقوله تعالى:" آمنوا يغفرْ لكم من ذنوبكم"[٤]، وقوله سبحانه:" يحلّون فيها من أساور من ذهب ."[٥]

"مِنْ " تزاد عند نحاة البصرة بشرطين، أحدهما: أن يكون الاسم بعدها نكرة، والآخر: أن يكون ما قبلها غير موجب، نحو قوله تعالى:" ما لكم من إله غيرُه"[٦]، وقوله: "هل من خالق غيرُ الله."[٧]

وأجاز نحاة الكوفة[٨] زيادتها في الواجب، فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة. والأخفش[٩] لا يشترط في زيادتها شيئاً، بل تزاد عنده في المعارف والنكرات، وفي الواجب وغيره، وتبعه ابن مالك وقال بقوله[١٠] ، فأجاز زيادتها دون الشرطين، واستدل على ذلك بالآيتين الكريمتين السابق ذكرهما، وبقول عائشة رضي الله عنها، وهو موطن الإشكال .

---

١ - شواهد التوضيح:١٨٦.

٢ - شواهد التوضيح: ١٨٦.

٣ - شواهد التوضيح:١٨٦.

٤ - الأحقاف: ٣١.

٥ - الحج: ٢٣.

٦ - الأعراف:٥٩.

٧ - فاطر: ٣.

٨ - الجنى الداني: ٣١٨، شرح جمل الزجاجي:١/٤٨٥.

٩ - معاني القرآن: ١/١٠٥.

١٠ - شواهد التوضيح:١٨٦، شرح المفصل:٣/١٣٨.

والراجح لدي ما ذهب إليه نحاة البصرة، فلا تزاد "مِن" في غير الواجب " فمن استقرى كلام العرب أدنى استقراء علم انتفاء صحة :مات من رجل، وضَرَب من رجل، وشبهه."[1]

أمّا علّة التزام زيادة "مِن" في غير الواجب:" فلأنّك إذا قلت: ما جاء من رجل فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد، ولو قلت على هذا: جاء من رجل، لزمك أن يكون قولك: من رجل على حَدّه بعد النفي، فتكون كأنّك قلت في حين واحد: جاءني رجلٌ وحدهَ ولم يجئني رجلٌ وحدَه بل أكثر من رجل واحد، وذلك متناقض؛ لأنّه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب وهو مجيء الرجل وحدَه مع غيره، ولا يلزم لك في غير الواجب، إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب، ألا ترى أنّك تقول: ما زيدٌ أبيضَ ولا أسودَ، ولو قلت: زيدٌ أبيضُ وأسودُ، لم يتصور ذلك."[2]

و"مِن" في الآيتين الكريمتين للتبعيض، وليست زائدة. قال ابن الحاجب:" والأخفش يجوّزُ الزيادة في الواجب، ويستشهد بقوله تعالى:" يغفر لكم من ذنوبكم ." ووجه استدلاله بأنّه قد جاء قوله تعالى :"إنّ الله يغفر الذنوب جميعاً "، وقد جاء " يغفر لكم من ذنوبكم"، فإن لم تحمل على الزيادة تناقَضَ، وليس بمستقيمٍ، لأنّه يثبت أصلاً في العربيّةِ ليس بثَبت، لقوله محتملاً غيرَ ما ذكره، وذلك أنّ قوله تعالى :" يغفر لكم من ذنوبكم " إنّما ورد في قوم نوح، ويجوز أن يكون قوم نوح إنّما يغفر لهم البعض ،و"يغفر الذنوب جميعاً" إنّما ورد في هذه الأمّة فصحَّ حمل تلك على التّبعيض وزال وَهْمُ التناقُضِ ، ثم ولو سُلّم أنّ الآيتين لإحدى الأمّتين لجاز أن يكون " يغفر الذنوب جميعاً" لبعضهم ، و " يغفر لكم من ذنوبكم " لبعضهم ، فيصح أن تحمل "من" على التّبعيض ويزول وَهْمُ التناقضِ، وإذا ثبت ذلك سقط الاستدلال . "[3]

---

١ - الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٦/٢.

٢ - شرح جمل الزجاجي: ٤٨٦/١، ٤٨٧.

٣ - الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٦/٢

وفسّر ابن عطيّة التّبعيض بأنّ " الوعد وقع بغفران الشرك وما معه من المعاصي، وبقي ما يستأنفه أحدهم بعد إيمانه من المعاصي مسكوتاً عنه ليبقى معه في مشيئة الله تعالى ،فالغفران إنّما نفذ به الوعد في البعض فصح معنى "من"."[1]

ونقل هذا المعنى أبو حيان[2] وصححّه بأنّ الإسلام يجُبّ ما قبله ويبقى ما يستأنف بعد الإيمان من الذنوب مسكوتاً عليه، فهو في المشيئة، والوعد إنّما هو بغفران ما تقدّم لا بغفران ما يستأنف.

وفي قوله تعالى:" يحلّون فيها من أساور من ذهب"، قال أبو حيان:" والظاهر أنّ "مِن" في " من أساور" للتبعيض، وفي " من ذهب" لابتداء الغاية، أي أنشئت من ذهب، وقال ابن عطية "مِن" في "من أساور" لبيان الجنس، ويحتمل أن تكون للتبعيض."[3]

أمّا الشاهد الثالث الذي استشهد به ابن مالك على جواز زيادة "من" في الواجب، وهو قول عائشة رضي الله عنها، فبالرجوع إلى صحيح البخاري (كتاب تقصير الصلاة- باب إذا صلّى قاعداً ثم صح أو وجد خفةً تم ما بقي) وجدت الشاهد الحديثي كما يأتي: "فإذا بقي من قراءته نحوٌ من ثلاثين أو أربعين آية ." برفع "نحو" ولم يرد لفظ "نحواً" بالنصب .

والواضح أنّ ابن مالك وقع في لبس بين هذا الحديث، والحديث الذي قبله في الباب نفسه، حيث وردت كلمة " نحواً " بالنصب، ولا إشكال فيها، "عن عائشة رضي الله عنها أمّ المؤمنين أنّها أخبرته أنّها لم تر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يصلّي صلاة الليل قاعداً قط حتّى أسنّ فكان يقرأ قاعداً حتّى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع."

فابن مالك خلط بين الروايتين " قام فقرأ نحواً " و " وبقي من قراءته نحوٌ "، وعدّ ذلك من الأحاديث المشكلة.

---

١ - المحرر الوجيز: ٦٨/١٠

٢ - طالع البحر المحيط: ٦٨/١٠.

٣ - البحر المحيط: ٣٦١/٦.

القسم الخامس (الأبنية)

المسألة الأولى :عود ضمير مؤنث على مذكر

قال ابن مالك: " ومنها قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: "أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليها، وإن تك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم." قلت: موضع الإشكال في هذا الحديث قوله: " فخير تقدمونها إليها، فأنث الضمير العائد على الخبر وهو مذكر، فكان ينبغي أنْ يقول: فخير تقدمونها إليه، لكن المذكر يجوز تأنيثه إذا أوّل بمؤنث، كتأويل "الخير" الذي تقدم إليه النفس الصالحة بالرحمة أو بالحسنى أو باليسرى ."[١]

ذهب ابن مالك إلى أنّ تأنيث المذكر يحمل على المعنى، فـ " الخير " مذكر وإنّما أنث ضميرها؛ لأنّ الخير في معنى الرحمة أو الحسنى أو اليسرى . وما أشار إليه ابن مالك من جواز تذكير المؤنث وبالعكس حملاً على المعنى هو كثير في اللغة، ومن ذلك ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابياً يمانياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: "جاءته كتابي ؟ " فقال : أليس بصحيفة ؟ "[٢]

قال السيوطي :" والعبرة في التذكير والتأنيث باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر في ذلك بالمعنى بقلة، فيجاء بالتاء مع لفظٍ مؤنث لتأويله بمذكر كقوله:[٣]

ثلاثة أنفسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

وقوله: [٤]

وقائعُ في مُضر تسعةٌ

أوّل " الأنفس" بالأشخاص و "الوقائع" بالمشاهد ."[٥]

---

[١] – شواهد التوضيح: ١٤٣.

[٢] – الإنصاف: ٧٦٣/٢، أمالي ابن الشجري: ٤٢٥/٢، الخصائص: ٣٤٩/١، ٤١٦/٢.

[٣] – صدر بيت، وعجزه: لقد جار الزمان على عيالي . طالع الإنصاف: ٧٧١/٢، شرح التصريح: ٢٧٠/٢، شرح الأشموني: ١٣٨/٤، مجالس ثعلب: ٣٠٤/١، النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٩٨٨/٢.

[٤] – صدر بيت وعجزه : وفي وائل كانت العاشرة . طالع الإنصاف: ٧٦٩/٢، مجالس ثعلب: ٤٩٠/٢ لسان العرب "يوم".

[٥] – الهمع: ٢١٨/٣ .

وقال الشاعر :[1]

سَائِلْ بني أسدٍ: ما هذه الصوتُ ؟ يا أيها الراكب المزجي مطيّته

" فقال: هذه؛ لأنّ الصوت في معنى الصيحة ."[2]

والحمل على المعنى في اللغة كثير [3]، وعليه فما ذهب إليه ابن مالك في تَخريجه لما رواه صحيح .

هذا، والحديث لم يرد بلفظ رواية ابن مالك في صحيح البخاري فقد ورد ولم يشتمل على لفظ "إليها " موضع الإشكال عند ابن مالك، حيث جاء في (كتاب الجنائز - باب السرعة بالجنازة) "عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلّى الله عليه وسلّم، قال: "أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها، وإن يك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم."

وجاء في سنن ابن ماجة (كتاب ما جاء في الجنائز - باب ما جاء في شهود الجنائز) "عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه."

ومثله ما ورد في مسند الإمام أحمد(كتاب باقي مسند المكثرين- باب مسند أبي هريرة.) وعليه فلا إشكال في الحديث كما ذهب ابن مالك .

---

[1] - الإنصاف: ٧٧٣/٢ لسان العرب " صوت"، شرح المفصل: ٩٥/٥ ، الخصائص : ٤١٦/٢ .

[2] - الإنصاف: ٧٧٤/٢ .

[3] - الإنصاف: ٥٠٢/٢ وما بعدها، ٧٦٣/٢ وما بعدها ، شرح المفصل: ٩٥/٥ ، ٩٦.

المسألة الثانية:الوقف على المنقوص المنون

قال ابن مالك: " وقول عائشة رضي الله عنها: " صلّى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في بيته وهو شاكي."[1]

وقال معقباً: " وقول أمّ المؤمنين رضي الله عنها " وهو شاكي" بثبوت الياء في الوقف وجه صحيح".

وما ذهب إليه ابن مالك من ثبوت ياء المنقوص المنون في الوقف في حالة الرفع قال به جمهور النحاة، وقرأ به ابن كثير. قال ابن يعيش:" فإن كانت الياء مما أسقطه التنوين نحو: قاضٍ وجوارٍ وعمٍ، فما كان من ذلك فلك في الوقف عليه إذا كان مرفوعاً أو مجروراً وجهان، أجودهما حذف الياء؛ لأنّها لم تكن موجودة في حال الوصل؛ لأنّ التنوين كان قد أسقطها، وهو إن سقط في الوقف فهو في حكم الثابت؛ لأنّ الوقف عارض فلذلك لا تردها في الوقف هذا مع ثقلها، والوقف محل استراحة، فتقول: هذا قاضٌ، ومررت بقاضٌ، وهذا عمٌ ومررت بعمٌ. والوجه الآخر أن تثبت الياء فتقول: هذا قاضي ورامي وغازي، كأنّ هؤلاء اعتزموا حذف التنوين في الوقف فأعادوا الياء لأنّهم لم يضطروا إلى حذفها كما اضطروا في حال الوصل، قال سيبويه: حدثنا أبو الخطاب ويونس أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، حيث صارت في موضع غير تنوين. وقرأ ابن كثير في مواضع من القرآن منها " إنّما أنت منذر ولكل قومٍ هادي"[2]، هذا إذا أسقطها التنوين في الوصل."[3]

وفيما يخص تخريج الحديث فقد ورد في صحيح البخاري (كتاب الأذان- باب إنّما جعل الإمام ليؤتم به) :" عن عائشة أمّ المؤمنين أنّها قالت: صلّى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في بيته وهو شاكٍ." بحذف الياء وثبوت التنوين.

وورد ذلك أيضاً في(كتاب تقصير الصلاة – باب صلاة القاعد)، و(كتاب السهو- باب الإشارة في الصلاة)

---

[1] – شواهد التوضيح: ٢٤٣.

[2] – طالع حجة القراءات:٣٧٥، كتاب السبعة في القراءات: ٣٦٠.

[3] – شرح المفصل:٧٥/٩، وطالع شرح الشافية:٣٠١/٢، الهمع:٣٨٨/٣، شرح ابن عقيل: ٤٨٣/٢، شرح الأشموني:٢٩١/٤.

الخاتمة

هذا بحث بعنوان "تصحيح شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" سعيت من خلاله إلى تصحيح الأحاديث التي عدّها ابن مالك من المشكل، وظنّ أنّها مخالفة لقواعد النحاة، وبالرجوع إلى طبعة صحيح البخاري الموافقة للنسخة المأخوذة عن اليونينية، وهي أصح نسخ صحيح البخاري، وجدت أنّ بعض ما ذكره ابن مالك لفظه مغاير لما جاء في صحيح البخاري ،أو لم يرد نصه في صحيح البخاري أو غيره من كتب الحديث وذلك يؤدي بالطبع إلى رجحان موقف النحاة فيما عدّه ابن مالك مخالفاً لقواعدهم، وفيما يأتي نص لتلك الأحاديث:[1]

أولاً : أحاديث ألفاظها مخالفة لما ورد في الصحيح:

١- "مروا أبا بكر فليصليْ بالناس". وفي الصحيح: "فقال مروا أبا بكر فليصلِّ بالناس."

٢- ومنها قول مسروق لعائشة رضي الله عنها: "لِمَ تأذني له؟"

والحديث ثابت في صحيح البخاري بنون الرفع، وفيه "فقلت لها: لِمَ تأذنين له؟"

٣- "يا نبي الله، مرني بم شئت".

والحديث ورد في صحيح البخاري بإثبات ألف "ما" الموصولة، حيث جاء لفظ الحديث "يا نبي الله مرني بما شئت".

٤- "كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير حتّى إنْ كان يعطي عن بنيّ "

وفي الصحيح: "كان ابن عمر يعطي عن الصغير والكبير حتّى إنْ كان ليعطي عن بنيّ"

٥- "إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يحب التيمن ."

وفي الصحيح عن عائشة قالت: كان النبي صلّى الله عليه وسلّم يحب التيمن ما استطاع " " دون لفظ " إنْ".

وفي صحيح مسلم ورد الحديث بلفظ " إنْ " المخففة المهملة واقترن ما بعدها باللام الفارقة ،ففي (كتاب الطهارة – باب حبه صلّى الله عليه وسلّم للتيامن) "عن عائشة قالت: "إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم ليحبُّ التيمن."

٦- "كان الناس يصلّون مع النبي صلّى الله عليه وسلّم وهم عاقدي أُزُرِهم."

---

[1] – أوردت أولاً الأحاديث بنص ابن مالك ثم أتبعت ذلك الأحاديث المصحّحة.

وفي صحيح البخاري "عن سهل بن سعد صلّوا مع النبي صلّى الله عليه وسلّم عاقدي أزرهم على عواتقهم." بدون لفظ "هم".

وفي " كتاب الأذان – باب عقد الثياب وشدّها " و" كتاب العمل في الصلاة – باب إذا قيل للمصلي تقدم أو انتظر فلا بأس": " عن سهل بن سعد قال: كان الناس يصلّون مع النبي صلّى الله عليه وسلّم وهم عاقدو أزرهم." بلفظ " هم" ورفع " عاقدو".

٧- ومنها قوله صلّى الله عليه وسلّم " هو لها صدقة "، وقوله صلّى الله عليه وسلّم: ما تركنا صدقة " بالرفع والنصب.

لم يرد لفظ الحديثين الذين ذكرهما ابن مالك بالرفع والنصب في صحيح البخاري ، وإنّما وردا بالرفع فقط .

٨- "رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يركب راحلته ثم يُهِلّ حين تستوي به راحلته ، ويروى حتّى تستوي به راحلته.

ورد في صحيح البخاري (كتاب الحج – باب يأتوك رجالاً) "رأيت رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يركب راحلته بذي الحُليفة ثم يهل حتّى تستويَ به قائمة."

فالحديث روي بـ " حتّى " ولم ترد الرواية بصحيح البخاري بلفظ "حين"،وضبطت ياء " تستوي " في الصحيح بالفتح فقط.

٩- "سمعت أذناي وأبصرتْ عيناي النبي صلّى الله عليه وسلّم حين تكلم."

والحديث لم يرد في صحيح البخاري بهذا اللفظ، والذي ورد فيه نصه: " سمعت أذناي وأبصرت عيناي حين تكلم النبي صلّى الله عليه وسلّم."

١٠- "وأمّا الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً "

وفي صحيح البخاري " وأمّا الذين جمعوا الحج والعمرة فإنّما طافوا طوافاً واحداً."

١١- "ولكن خوّة الإسلام."

وفي الصحيح "ولو كنت متخذاً خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوّة الإسلام".

١٢- قوله صلّى الله عليه وسلّم: " يا أبا ذر عيّرته بأمّه "يريد :أعيّرته؟

وبالرجوع إلى صحيح البخاري لم أعثر على رواية "عيّرته" بدون الهمزة.

١٣- " صلاة الرجل في الجماعة تُضعّف على صلاته في بيته وفي سوقه خمسٍ وعشرين ضعفاً."

وفي صحيح البخاري :"صلاة الرجل في الجماعة تُضعّف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضعفاً."

١٤- "كان يصلي جالساً، فيقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحواً من كذا."

وفي صحيح البخاري " فإذا بقي من قراءته نحوٌ من ثلاثين أو أربعين آية ."برفع "نحو" ولم يرد لفظ "نحواً " بالنصب.

والواضح أنّ ابن مالك وقع في لبس بين هذا الحديث، والحديث الذي قبله في الباب نفسه، حيث وردت كلمة " نحواً " بالنصب، ولا إشكال فيها، "عن عائشة رضي الله عنها أم المؤمنين أنّها أخبرته أنّها لم تر رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يصلّي صلاة الليل قاعداً قط حتّى أسنّ فكان يقرأ قاعداً حتّى إذا أراد أن يركع قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية أو أربعين آية ثم ركع."

فابن مالك خلط بين الروايتين " قام فقرأ نحواً " و " وبقي من قراءته نحوٌ "، وعدّ ذلك من الأحاديث المشكلة.

١٥-"أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليها."

وفي الصحيح " أسرعوا بالجنازة، فإن تك صالحة فخير تقدمونها، وإن يك سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم."

وجاء في سنن ابن ماجة "أسرعوا بالجنازة فإن تك صالحة فخير تقدمونها إليه."

١٦- "صلّى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في بيته وهو شاكي."

وفي صحيح البخاري (عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت: صلّى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم في بيته وهو شاكٍ ".

ثانياً: أحاديث لم ترد في صحيح البخاري:

١- " فإنّ الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم."

لم أقف على هذا الشاهد الحديثي في كتب الحديث المختلفة (صحيح البخاري - صحيح مسلم – سنن النسائي – سنن الدرامي – سنن أبي داود – سنن ابن ماجة – سنن الترمذي– مسند الإمام أحمد – موطأ الإمام مالك.)

٢- قول عامر بن ربيعة "إنْ كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يبعثنا وما لنا طعام إلا السلْف من التمر."

حديث عامر بن ربيعة لم أقف عليه في صحيح البخاري، وقد جاء في مسند الإمام أحمد (كتاب مسند المكيين – باب حديث عامر بن ربيعة) حديثٌ فيه: " لقد كان رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يبعثنا في السّرية يا بُنيّ ما لنا زادٌ إلا السلْف من التمر."

ولا شاهد فيه على ما ذهب ابن مالك.

٣- "المرء مجزىٌ بعمله، إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شراً فشرٌ "

جاء في أسنى المطالب:" ليس بحديث، وقول النحويين إنّه حديث غلط."

٤-قول عائشة رضي الله عنها: لقد رأيتُنا مع رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وما لنا من طعام إلا الأسودان." وقول حذيفة رضي الله عنه: " لقد رأيتُني أنا ورسول الله صلّى الله عليه وسلّم نتوضأ من إناء واحد."

وشاهدا ابن مالك على جواز إعمال الأفعال القلبية المتصرفة في ضميرين متصلين لمسمى واحد، أحدهما فاعل والآخر مفعول، ليسا في صحيح البخاري .

٥-" في حديث الغار: فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما حتّى يستيقظان متى استيقظا."

ومَا استشهد به ابن مالك لم أقف عليه في كتب الحديث المختلفة، وإنّما وجدت في مسند الإمام أحمد " كتاب باقي مسند المكثرين – باب مسند أنس ابن مالك " رواية نصها " اللهم إن كنت تعلم أنّه قد كان لي والدان فكنت أحلب لهما في إنائهما فآتيهما فإذا وجدتهما راقدين قمت على رؤوسهما كراهية أن أرُدَّ سِنَتَهُما في رؤوسهما **حتّى يستيقظا** متى استيقظا، اللهم إن كنت تعلم أنّي إنّما فعلت ذلك رجاء رحمتك، ومخافة عذابك، ففرج عنا، فزال ثلث الحجر."

وحديث الغار قد ورد ذكره في عدة مواضع في صحيح البخاري،ولم ترد رواية ابن مالك هذه في الروايات المتعددة.

المصادر والمراجع

١ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر : الدمياطي ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل ،عالم الكتب، بيروت، ط١ ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.

٢- الإحكام في أصول الأحكام : ابن حزم الأندلسي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة السعادة بمصر .

٣- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: القسطلاني، بولاق، ط٧، ١٣٢٣هـ .

٤- أسرار العربيّة: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، دمشق، ١٩٥٧م.

٥- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: للحوت، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢،١٤٠٧هـ،١٩٨٧م..

٧- إعراب الحديث النبوي: العكبري، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، السعودية، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.

٨- الأغاني: الأصفهاني، تحقيق:عبد الستار أحمد فرج، دار الثقافة بيروت، ١٩٦٠م.

٩- الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي، تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، د.أحمد سليم الحصي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٨م.

١٠- أمالي ابن الشجري: تحقيق: د.محمود محمد الطناحي " رحمه الله" الخانجي، القاهرة، ط١،١٤١٣هـ،١٩٩٢م.

١١- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه: لأبي القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله الأندلسي ، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، د.ت.

١٢- البحر المحيط: أبو حيان ، دار الفكر ، ط٢ ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٣- تحصيل عين الذهب : الأعلم الشنتمري ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار الشئون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢م.

١٤- التنبيه على حدوث التصحيف:حمزة بن الحسن الأصبهاني، مصور، دار الكتب، ٨٩٦ أدب تيمور. نقلاً عن الرواية والاستشهاد باللغة(دراسة لقضايا الرواية والاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث) د. محمد عيد، عالم الكتب القاهرة، ١٩٧٦.

١٥ - التيسير في القراءات السبع للإمام الداني، عني بتصحيحه أتويرتزل، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت .

١٦- الجني الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،١٤١٣هـ، ١٩٨٤م .

١٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني: الصبان، تحقيق: طه عبد الرؤوف، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د .ت.

١٨- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

١٩- حجة القراءات: لابن زنجلة ، تحقيق: سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

٢٠- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ط١ ١٤٠٢هـ،١٩٨٢م.

٢١- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ ،١٩٨٩م.

٢٢- الخصائص:ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣ ١٩٨٦م.

٢٣- دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧١م.

٢٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع: الشنقيطي، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

٢٥- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م .

٢٦- سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربيّة، الحلبي، القاهرة، د.ت.

٢٧- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، دار الفكر بيروت،ط١، ١٣٤٨هـ،١٩٣٠م.

٢٨- سنن الدرامي، تحقيق: فواز أحمد، خالد السبع، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م.
٢٩- سنن أبي داود، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
٣٠- سيبويه والضرورة الشعرية: د.إبراهيم حسن، مطبعة حسان، القاهرة، ط١، ١٤٠٣هـ.
٣١- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، تحقيق:محمد علي سلطان، دمشق،١٣٩٦هـ، ١٩٧٦م.
٣٢- شرح أبيات مغني اللبيب: البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق، دار المؤمن، دمشق، ط١، ١٤٠١هـ .
٣٣- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د .ت.
٣٤- شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ،١٩٩٠م.
٣٥- شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، الحلبي، القاهرة، د.ت.
٣٦- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٢م .
٣٧- شرح الشواهد للعيني بهامش حاشية الصبان على الأشموني، المكتبة التوفيقية، القاهرة.
٣٨- شرح شواهد المغني للسيوطي ، تحقيق أحمد ظافر كوجان ، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
٣٩- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك، تحقيق: الفاخوري، دار الجيل، بيروت، د.ت.
٤٠- شرح الكافية:رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: يوسف حسن عمر، مطبعة الجامعة الليبية، د.ت.
٤١- شرح المفصل: ابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة.
٤٢- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ ،١٩٨٣م.

٤٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق:د.طه محسن، وزارة الأوقاف، العراق،١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
٤٤- الشواهد والاستشهاد في النحو:عبد الجبار علوان، الزهراء، بغداد، ط١، ١٣٩٦هـ.
٤٥- صحيح البخاري: للنواوي، طبعة إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، نقلاً عن موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨١م
٤٦- صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
٤٧- ضرائر الشعر: القزاز القيرواني، تحقيق د. محمد زغلول سلام ، د. محمد مصطفى هدارة، منشأة العارف، الأسكندرية، د.ت .
٤٨- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د. فتحي الدجني ، الناشر وكالة المطبوعات، الكويت، ط١، ١٩٧٤م.
٤٩- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، نسخة موافقة لترقيم وتبويب محمد فؤاد عبد الباقي، تعليق عبد العزيز بن باز، واعتناء محمود عبد الجميل، مكتبة الصفا،القاهرة،ط١ ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٥٠- قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي: د. صلاح بكر ، ذات النطاقين للطباعة والنشر، ١٩٩١م.
٥١- الكتاب : سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩م .
٥٢- كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق: د. شوقي ضيف " رحمه الله "، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
٥٣- الكشف عن وجوه القراءات السبع: مكي بن أبي طالب ، تحقيق د/ محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
٥٤- اللغة العربيّة معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٧٩م.
٥٥- ما يحتمل الشعر من الضرورة: السيرافي، تحقيق:د. عوض بن حمد القوزي، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

٥٦- مجالس ثعلب: أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق: عبد السلام هـارون، دار المعـارف، ط٥.
٥٧- مجلة مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً من ١٩٣٢م - ١٩٦٢م، القسم الثالث، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين، قرارات بشأن الاستشهاد بالحديث مبنية على بحث الشيخ محمد الخضر الحسين، القاهرة، ١٣٨٢هـ،١٩٦٣م.
٥٨- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م
٥٩- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز:ابن عطية الأندلسي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
٦٠- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م.
٦١- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه كتاب منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين بن علي بن حسام الدين الشهير بالتقي الهندي، القاهرة.
٦٢- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
٦٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٦٤- منهج الأعلم الشنتمري وآراؤه في كتابه النكت في تفسير كتاب سيبويه:د. إسلام محمد عبد السلام، رسالة دكتوراه، دار العلوم، الفيوم، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
٦٥- موطأ الإمام مالك، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، الحلبي.
٦٦- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ١٩٨١م
٦٧- النحو الوافي: عباس حسن ، دار المعارف، القاهرة، ط١٤، د.ت .
٦٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، مطبعة وادي الملوك، القاهرة، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٤م.

٦٩- النشر في القراءات العشر: لابن الجزري ، دار الكتب العلمية بيروت .
٧٠- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، د.ت .
٧١- النهاية في غريب الحديث والأثر : ابن الأثير الجزري ، ط١ المطبعة الخيرية بمصر ، ١٣٢٣هـ.
٧٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق : أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ،١٩٩٨م.
٧٣- وفيات الأعيان وأنباء الزمان: ابن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د. ت .

الفهرس

المقدمة ١

الدراسة: ٩

القسم الأول(الإعراب والبناء):

المسألة الأولى: إجراء المعتل مجرى الصحيح ١٠

المسألة الثانية:حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة تخفيفاً ١٣

المسألة الثالثة:إجراء "ما" الموصولة مجرى الاستفهامية في حذف ألفها ١٤

المسألة الرابعة: اتصال الضمائر وانفصالها ١٥

القسم الثاني(الجملة الاسمية)

المسألة الأولى: استعمال "إنْ" المخففة المهملة عارياً ما بعدها من اللام الفارقة لعدم الحاجة إليها. ١٦

المسألة الثانية: حذف الخبر وسد الحال مسده ١٨

المسألة الثالثة:حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها ٢٠

المسألة الرابعة: إجراء "رأى" البصرية مجرى "رأى" القلبية ٢١

القسم الثالث(الجملة الفعلية)

المسألة الأولى: استعمال "حتّى" مكان "حين" ورفع الفعل بعده. ٢٣

المسألة الثانية: رفع الفعل المضارع بعد حتّى مع دلالته على الاستقبال. ٢٤

المسألة الثالثة: في التنازع. ٢٦

المسألة الرابعة: حذف الفاء من جواب "أما". ٢٧

القسم الرابع(ما يتعلق بالجملتين الاسمية والفعلية)

المسألة الأولى: تخفيف الهمزة وتوجيه الحديث " ولكن خوّة الإسلام" ٢٩

المسألة الثانية: جواز حذف همزة الاستفهام. ٣٠

المسألة الثالثة: حذف حرف الجر مع بقاء عمله. ٣٢
المسألة الرابعة: زيادة "من" في الواجب. ٣٤
القسم الخامس(الأبنية)
المسألة الأولى:عود ضمير مؤنث على مذكر ٣٧
المسألة الثانية: (الوقف على المنقوص المنون) ٣٨
الخاتمة ٤٠
المصادر والمراجع ٤٤
الفهرس ٤٩